المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg

أعضاء مجلس إدارة المركز

مصطفى خليل الرئيس الفخري للمركز

محمد تيمور رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (رئيس مجلس إدارة المركز)

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (نائب رئيس مجلس إدارة المركز)

حازم حسن رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للخبرة الاستشارية (الأمين العام للمركز)

منير عبد النور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة هيرو للصناعات الغذائية (أمين الصندوق)

جلال الزربة رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة

رائد هاشم يحيى العضو المنتدب – موكيت ماك

شفيق بغدادي رئيس مجلس إدارة شركة فريش للمواد الغذائية

محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "النساجون الشرقيون"

معتز الألفي رئيس مجلس إدارة مجموعة أمريكانا

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق للنشر والتوزيع

أحمد المغربي وزير الإسكان، مصر

أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بهجت

أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة العز

أيمن لاظ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آسكا للخبرة المالية

جمال مبارك المدير التنفيذي لشركة ميد إنفست للاستثمار– لندن

حسن الخطيب، العضو المنتدب، مجموعة كارليل

حمزة الخولي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار

حسن عبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب– البنك العربي الإفريقي الدولي

خالد أبو بكر العضو المنتدب، الشركة العربية للطاقة

رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، مصر

طاهر حلمي شريك – مؤسسة بيكر وماكنزي القانونية

عبد العزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو فخري

عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنك (HSBC)

علاء الدين سبع رئيس مجلس إدارة شركة بيلتون المالية القابضة

علاء عرفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، السويسرية للملابس الجاهزة

محمد العريان نائب الرئيس التنفيذي، شركة باسيفيك لإدارة الاستثمار

محمد شفيق جبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آرتوك جروب للاستثمار والتنمية

محمد لطفي منصور وزير النقل، مصر

ناصف ساويرس عضو مجلس الإدارة المنتدب – شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة

هشام مكاوي رئيس شركة بريتيش بتروليوم، مصر

ياسر الملواني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – المجموعة المالية المصرية "هيرمس"

ياسين منصور الرئيس التنفيذي، المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية

الإدارة التنفيذية

هناء خير الدين المدير التنفيذي ومدير البحوث

نجلاء الإهواني نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠٠٨

العدد (٢٠)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلا من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان، لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. ولمزيد من المعلومات حول العينة والاستبيان، رجاء الرجوع إلى "المنهجية" في هذا العدد.

يصدر هذا العدد الخاص من بارومتر الأعمال بمناسبة مرور عشر سنوات على بدء إصداره ويبدأ بعرض موجز لتطورات الاقتصاد المصري خلال العشر سنوات الماضية، ثم ينتقل إلى عرض نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

هناء خير الدين – المدير التنفيذي ومدير البحوث

نهال المغربل – اقتصادي رئيسي

ريم عبد الحليم – اقتصادي

فريق التحرير:

ياسر سليم – مدير التحرير

فاطمة علي – مترجمة/محررة

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

نظرة عامة بمناسبة مرور عشرة أعوام على إصدار أول عدد من بارومتر الأعمال

مساهمة منه في توفير بيانات حديثة عن الجانب العيني من الاقتصاد المصري، بدأ المركز المصري للدراسات الاقتصادية عام ١٩٩٨ في إجراء مسح إحصائي نصف سنوي يستهدف تغطية أهم القطاعات المؤثرة في النشاط الاقتصادي. فإلى جانب توفير معلومات مفيدة عن وجهات نظر رجال الأعمال حول الأداء في الماضي، يلقي المسح الضوء على توقعاتهم في المستقبل عن الإنتاج، والأسعار، والعمالة، والاستثمار. وقد أصدر المركز بارومتر الصناعة (الأعمال فيما بعد) على مدار العشر سنوات الماضية. وخلال هذه الفترة، تم إدخال عدة تعديلات على البارومتر لتوسيع نطاقه والقطاعات التي يغطيها ولتوفير مصدر موثوق به للمعلومات والبيانات عن أهم التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري وقطاع الأعمال. وبمناسبة صدور العدد العشرين، نقدم نظرة عامة على الاقتصاد المصري من خلال تقييم شركات الأعمال وتوقعاتها لنشاطها الخاص وأداء الاقتصاد القومي بصفة عامة.

وقد اقتصر الاستبيان الأول على قطاع الصناعة التحويلية (١٦٥ شركة) وغطى الفترة من إبريل إلى يونيو ١٩٩٨. وجاءت آراء الشركات إيجابية عن الاقتصاد بعد فترة من تباطؤ النمو خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧ بسبب أحداث الأقصر، والأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا، وتراجع أسعار البترول. وقد ارتفعت قيمة الجنيه المصري خلال تلك الفترة بسبب ربط الجنيه بالدولار الأمريكي الذي زادت قيمته. كما جاءت نظرة الشركات إيجابية بالنسبة لنشاطها الخاص، حيث أفادت بانخفاض أسعار المنتجات النهائية والمدخلات. كما انخفض مستوى الاستثمار نتيجة وجود فائض في الطاقة الإنتاجية. وتوقعت الشركات ارتفاع الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، وانخفاض الاستثمار وثبات مستوى التشغيل. كما توقعت ثبات أسعار المنتجات النهائية وارتفاع أسعار المدخلات والأجور.

شكل ١أ. تقييم وتوقعات الشركات للنمو الاقتصادي الكلي ١٩٩٨-٢٠٠٨ (صافي الرصيد)*

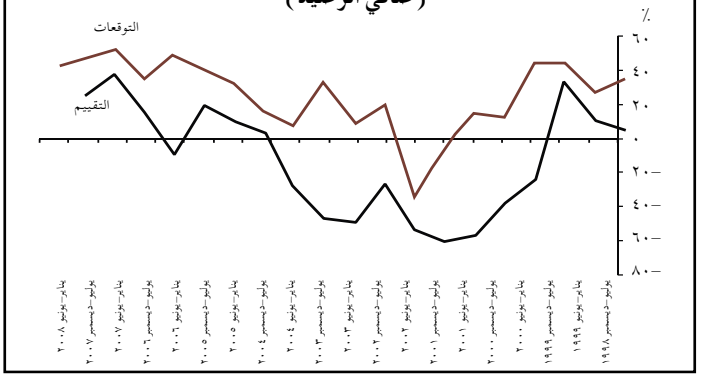

المصدر: نتائج الاستبيان.

* صافي الرصيد: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بارتفاع المتغير المعني وتلك التي أدلت بانخفاضه.

شكل ١ب. معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية ١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٦/٢٠٠٧

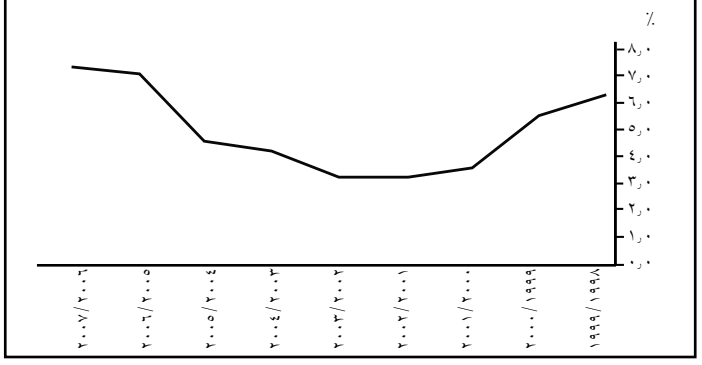

المصدر: تم الحصول عليها من www.mop.gov.eg.

وصدر العدد الثاني من بارومتر الصناعة في يناير ١٩٩٩ واشتمل الاستبيان استطلاع آراء الشركات الصناعية خلال الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر ١٩٩٨. ووفقا لآراء الشركات التي شملها الاستبيان، استمر النمو الاقتصادي الكلي في الارتفاع خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨. وقد ارتفع الإنتاج والمبيعات المحلية في حين انخفضت الصادرات، مما أشار إلى تحسن في الاقتصاد. كما انخفضت أسعار المنتجات النهائية بينما ارتفعت أسعار المدخلات الوسيطة والأجور. ولم يرتفع مستوى الاستثمار ولكن أفادت الشركات بارتفاع معدل استغلال الطاقة. وجاءت توقعات الشركات إيجابية بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩. وقد أشارت نتائج الاستبيان الثالث الذي صدر في يوليو ١٩٩٩ إلى تحقق هذه التوقعات المرتفعة، حيث أفاد معظم الشركات بارتفاع معدل النمو الاقتصادي الكلي وزيادة إنتاجها، وثبات مبيعاتها المحلية وصادراتها. كما انخفضت أسعار المنتجات النهائية بينما ارتفعت أسعار المدخلات والأجور. وتوقعت الشركات ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خاصة في ضوء توقعها ارتفاع إيرادات السياحة وأسعار النفط واستعادة الاقتصاد العالمي عافيته. كما جاءت توقعات الشركات إيجابية بالنسبة لنشاطها المستقبلي، متضمنا الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات. وتوقعت الشركات مستوى أعلى من الاستثمار والتشغيل ولكن معدل أقل لاستغلال الطاقة. وتوقعت أيضا الشركات ثبات أسعار المنتجات النهائية وارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة والأجور.

وفي يناير ٢٠٠٠، صدر العدد الرابع من بارومتر الصناعة والذي اشتمل على تقييم الشركات للنشاط الاقتصادي خلال الفترة يوليو-ديسمبر ١٩٩٩ وتوقعاتها للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠. وقد جاءت آراء الشركات سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي ونشاطها الخاص، لتعكس ما يمر به الاقتصاد المصري من تراجع النمو. وخلال تلك الفترة، شهد الحساب الجاري عجزا متزايدا، انعكس على ارتفاع الضغوط على سعر الصرف. وللحفاظ على ثبات القيمة الاسمية لسعر الصرف تبنت الحكومة سياسة نقدية انكماشية، وانخفض معدل نمو

الائتمان الخاص بدرجة كبيرة بعد زيادته إلى مستويات مرتفعة للغاية. وقد نتج عن هذه السياسة تباطؤ النمو، وثبات الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي وانخفاض معدلات السيولة والتضخم.

وفي يوليو ٢٠٠٠، تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال، حيث اتسعت عينة الشركات لتشمل، بالإضافة إلى عدد ١٦٥ شركة صناعية، ٣٥ شركة من شركات التشييد والبناء. وقد أشارت الشركات التي شملها الاستبيان إلى ركود النمو الاقتصادي خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠. فوفقا للشركات، لم يكن أداء الاقتصاد على المستوى المتوقع بسبب نقص السيولة. واستمرت الحكومة في تبني سياسة نقدية انكماشية في محاولة للاحتفاظ باستقرار سعر الصرف الاسمي في وقت ارتفع فيه الطلب على العملة الأجنبية. وخلال هذه الفترة، أشارت الشركات إلى انخفاض الإنتاج، والمبيعات المحلية، والمخزون، والاستثمار على النحو الذي عكس انخفاض الطلب المحلي. كما انخفضت أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور. وتراجعت توقعات الشركات بارتفاع النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، كانت الشركات أكثر تفاؤلا بالنسبة لنشاطها، في ضوء جهود الحكومة لسداد المتأخرات الحكومية وكذا محاولات إضفاء قدر من المرونة على سياسة سعر الصرف وزيادة الصادرات.

شكل ٢. التطورات الفعلية للسيولة والائتمان
١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٦/٢٠٠٧

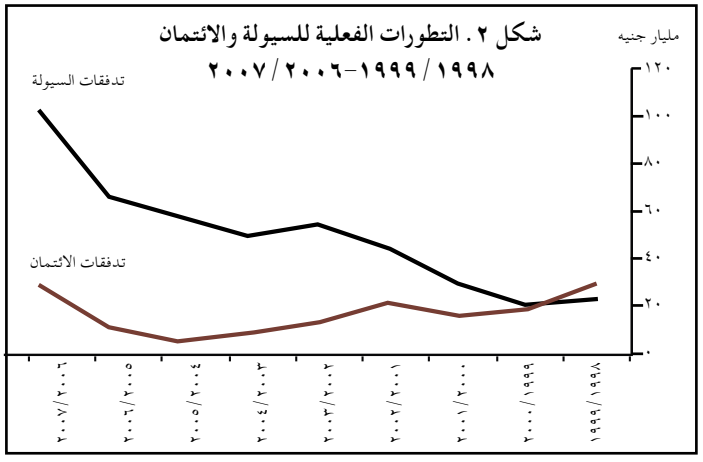

المصدر: تم الحصول عليها من www.cbe.org.eg.

وخلال الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠٠٠، كانت آراء الشركات سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي ونشاطها الخاص. وقد انخفضت نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وزادت الصادرات وإيرادات السياحة. وبدأت السيولة المحلية في الارتفاع. وبالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١، أظهرت الشركات تفاؤلا تدريجيا بالنسبة للنمو الاقتصادي ونشاطها الخاص. وقد توقعت الشركات زيادة الإنتاج، والمبيعات المحلية، وبدرجة أقل الصادرات. واعتزمت الشركات زيادة الاستثمار وخفض التشغيل. ويرجع تفاؤل الشركات خلال هذه الفترة إلى تطبيق الحكومة نظام التعويم المُدار لسعر الصرف، وخفض قيمة الجنيه المصري. كما توقعت الشركات أن تتبع الحكومة سياسة نقدية أكثر مرونة لتنشيط الاقتصاد، بالإضافة إلى جهود الحكومة المستمرة لتسوية المتأخرات الحكومية. غير أن توقعات الشركات لم تتحقق خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١. فوفقا للعدد السابع من بارومتر الأعمال، استمر الاتجاه النزولي للنمو الاقتصادي الكلي. كما أن السياسة المالية والنقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة لم تكن كافية لتحقيق تحسن ملموس في التوقعات. فضلا عن ذلك، فإن الأثر الكامل لزيادة الإنفاق الحكومي وخفض معدلات الخصم لا يظهر إلا بعد فترة. وفي يناير ٢٠٠١، أدخلت الحكومة هامشا في نظام سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار. وفي منتصف عام ٢٠٠١، تم خفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار وزيادة هذا الهامش، مما أدى إلى خفض قيمة الجنيه بحوالي ٢٥٪. وقد أفادت الشركات بانخفاض أو ثبات الإنتاج والمبيعات المحلية، بما يعكس الضعف المستمر في الطلب المحلي. كما لم يتغير الاستثمار أو التشغيل بدرجة كبيرة. وانخفضت الأسعار بينما لم تنخفض الأجور بسبب جمود الأجور في الاتجاه النزولي. ولم تكن الشركات متفائلة بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠١. وكان من المتوقع أن يؤدي استمرار خفض قيمة الجنيه المصري وزيادة هامش سعر الصرف إلى تخفيف حدة مشكلة السيولة وزيادة تنافسية الصادرات.

شكل ٣أ. تقييم وتوقعات الشركات للصادرات ١٩٩٨-٢٠٠٨
(صافي الرصيد)

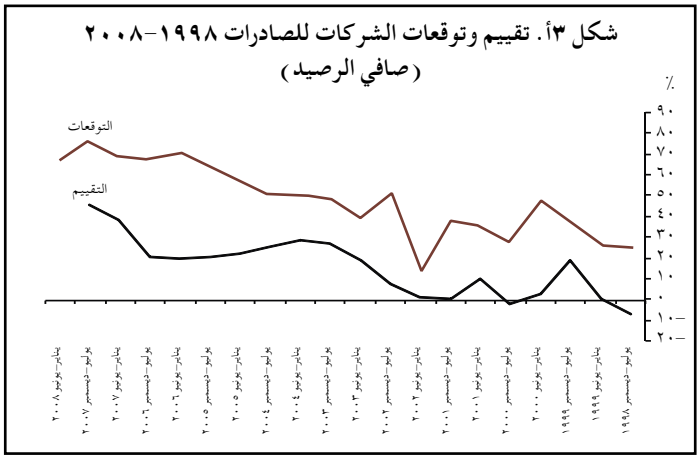

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٣ب. الصادرات غير البترولية الفعلية
١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٦/٢٠٠٧

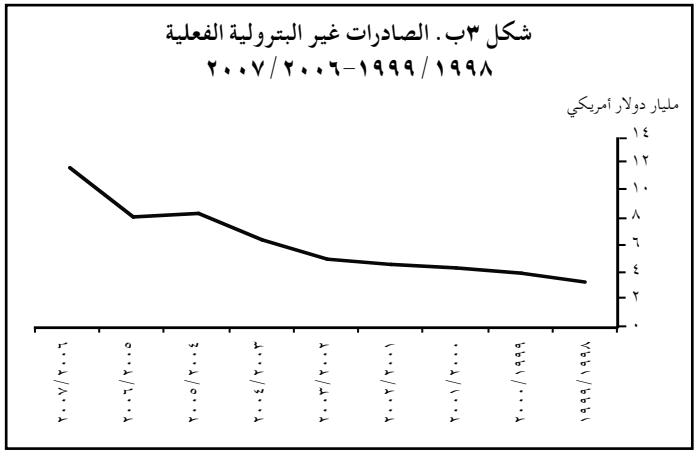

المصدر: تم الحصول عليها من www.mop.gov.eg.

وقد عكس عدد بارومتر الأعمال الذي صدر في يناير ٢٠٠٢، والذي استطلع آراء الشركات عن الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠٠١، تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فقبل وقوع هذه الأحداث كانت الحكومة قد اتبعت بعض التدابير لتنشيط الاقتصاد. وتضمنت هذه التدابير حفز السياسة المالية والتوسع المتواضع في السياسة النقدية. وفي يونيو ٢٠٠١، صدر قانون لتشجيع سوق الرهن العقاري كما تم توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في يوليو ٢٠٠١. وفي أغسطس ٢٠٠١، تم خفض قيمة الجنيه المصري بنسبة ٦,٥٪ ومضاعفة هامش سعر الصرف لإعطاء قدر أكبر من المرونة لسعر الصرف للاستجابة للتغيرات في ظروف السوق. غير أن الأثر الإيجابي المتوقع لهذه التدابير قد تلاشى بسبب انخفاض متحصلات النقد الأجنبي وتباطؤ النمو في عدد من الاقتصادات في أعقاب الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية. كما انخفضت توقعات الشركات بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٢ بسبب الأثر السلبي الناجم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتأثيرها المتوقع على النمو الاقتصادي الكلي وعلى نشاط الشركات.

وفي يوليو ٢٠٠٢، تم توسيع قاعدة المسح لتضم قطاع السياحة نظرا لأهميته في النشاط الاقتصادي. ووفقا لهذا الاستبيان، ولأول مرة بعد مرور عامين من التقييم السلبي، جاءت الغالبية العظمى من آراء الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي ونشاطها إيجابية. وتعزى بداية التحول لتعافي قطاع السياحة، وزيادة الصادرات إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري، والسياسة المالية التوسعية، وذلك على الرغم من استمرار السياسة النقدية الانكماشية. وجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٢ إيجابية. فقد زاد عدد السياح إلى المستوى الذي كان سائدا قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وارتفعت الصادرات، وانخفضت الواردات بسبب خفض قيمة الجنيه بحوالي ٢٪، وحقق الميزان الجاري فائضا. ووفقا للعدد العاشر من بارومتر الأعمال، جاء تقييم الشركات إيجابيا كما كان متوقعا. واستمرت الحكومة في اتباع سياسة مالية توسعية، وفي خفض قيمة الجنيه المصري، كما تبنت بعض الإصلاحات التشريعية التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال. ولكن الخطى البطيئة للإصلاح والتهديد بوقوع حرب على العراق أدى إلى خفض التوقعات وتآكل ثقة قطاع الأعمال. وفي يوليو ٢٠٠٣، لم يكن تقييم الشركات للنمو الاقتصادي الكلي بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ إيجابيا. واستمرت الحكومة في اتباع سياسة مالية ونقدية توسعية. وارتفعت الأسعار بسبب التحول إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف منذ نهاية يناير ٢٠٠٣، والذي أسفر عن خفض قيمة الجنيه بـ٣١٪. وقد زادت الصادرات وإيرادات السياحة. ولكن مستوى المبيعات المحلية والاستثمار والتشغيل انخفض بسبب أزمة الائتمان المصرفي، والتي نتجت عن ارتفاع قيمة القروض المشكوك في تحصيلها. وكانت توقعات الشركات بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٣ إيجابية بسبب قصر مدة الحرب على العراق، وتقلص الفجوة بين سعر الصرف في البنوك والسعر في السوق الحرة، فضلا عن اعتقاد الكثيرين بأن مستوى الأداء الاقتصادي قد وصل بالفعل إلى أدنى مستوياته.

شكل ٤أ. تقييم وتوقعات الشركات لأسعار المنتجات النهائية ١٩٩٨–٢٠٠٨
(صافي الرصيد)

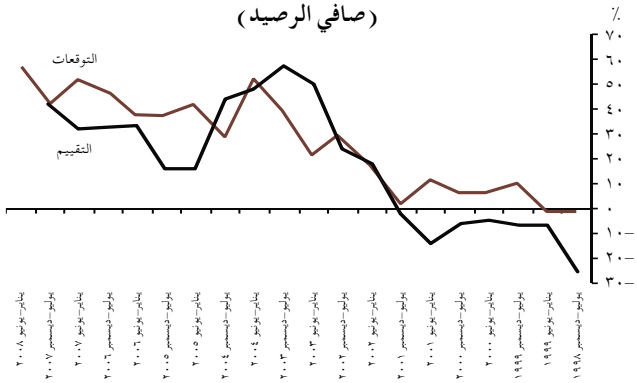

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٤ب. تقييم وتوقعات الشركات لأسعار المدخلات ١٩٩٨–٢٠٠٨
(صافي الرصيد)

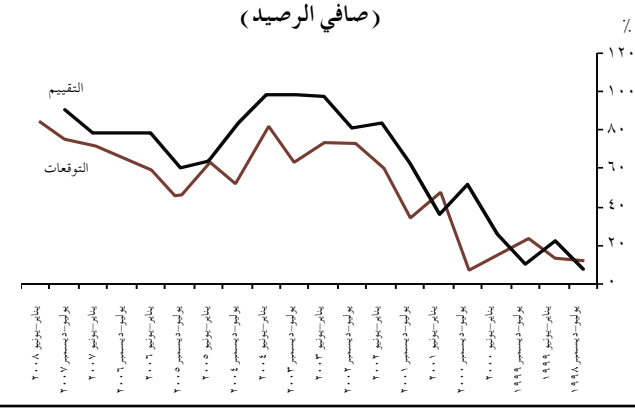

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٤جـ. معدلات التضخم السنوية الفعلية
***٢٠٠٧/٢٠٠٦–١٩٩٩/١٩٩٨**

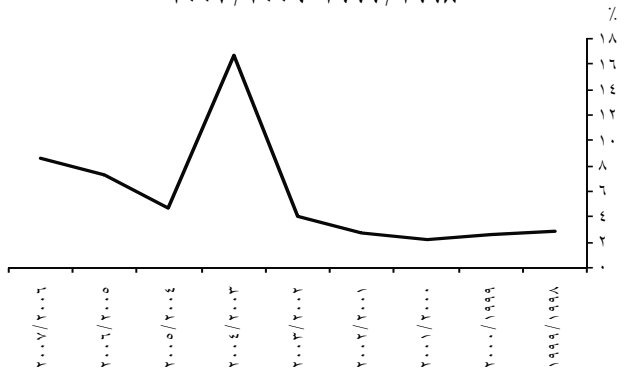

المصدر: تم الحصول عليها من www.mop.gov.eg.

* سنة الأساس= ١٩٩٥/١٩٩٦ للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩–٢٠٠١/٢٠٠٢؛ سنة الأساس= ١٩٩٩/٢٠٠٠ للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣–ديسمبر ٢٠٠٤؛ شهر الأساس= يناير ٢٠٠٧ للفترة يناير ٢٠٠٥– حاليا.

وقد تحققت توقعات الشركات خلال الفترة يوليو–ديسمبر ٢٠٠٣. فارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب تحسن القطاع الخارجي (الصادرات وإيرادات السياحة)، وجزئيا بسبب زيادة تنافسية الصادرات المرتبطة بخفض قيمة الجنيه. كما ساهم عدد آخر من العوامل في تأكيد الاتجاه التصاعدي للنمو الاقتصادي، وتشمل هذه العوامل تحديدا اتباع الحكومة سياسة نقدية ومالية توسعية فضلا عن تعافي الاقتصاد العالمي. وجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي ولنشاطها خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤ أقل تفاؤلا بسبب زيادة القلق من ارتفاع العجز المالي وبسبب تباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية الجاري تنفيذها.

وبالنسبة للفترة يناير–يونيو ٢٠٠٤، جاء تقييم الشركات للنمو الاقتصادي الكلي ونشاطها إيجابيا. وقد اشتملت مصادر النمو الأساسية على ارتفاع الطلب الخارجي، الناجم عن تحسن ظروف السياحة، والتصدير وقناة السويس. كما ساهمت السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة في أن تكون آراء الشركات عن النمو الاقتصادي إيجابية، خاصة وأن هذه السياسة لم تنتج عنها ضغوط تضخمية نظرا لأن الاقتصاد كان يعمل عند مستوى أقل من طاقته. وقد استلزم ذلك اتباع إجراءات إصلاحية أكثر شمولا لتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي وتوفير عدد أكبر من فرص العمل.

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، استعاد الاقتصاد المصري عافيته على نحو أبطأ ولكن بخطى أكثر ثباتا. وقد زاد الاستثمار بسبب الإجراءات الجريئة التي اتخذتها الحكومة الجديدة منذ توليها المسئولية في يوليو ٢٠٠٤، وهو ما انعكس على درجة الثقة في الاقتصاد القومي. وتشمل هذه الإجراءات تخفيض وتبسيط الرسوم الجمركية، وإعداد مشروع قانون لخفض معدل الضريبة على الدخل إلى ٢٠٪ كحد أقصى، وسد الفجوة بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي. غير أن توقعات الشركات بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٥ أظهرت أن الشركات كانت أقل تفاؤلا بسبب ارتفاع المخاوف من تزايد العجز المالي، وعدم وضوح السياسة النقدية، وعدم استكمال برنامج الإصلاح الهيكلي.

شكل ٥. سعر الصرف المصرفي (١٩٩٨/١٩٩٩–٢٠٠٦/٢٠٠٧)

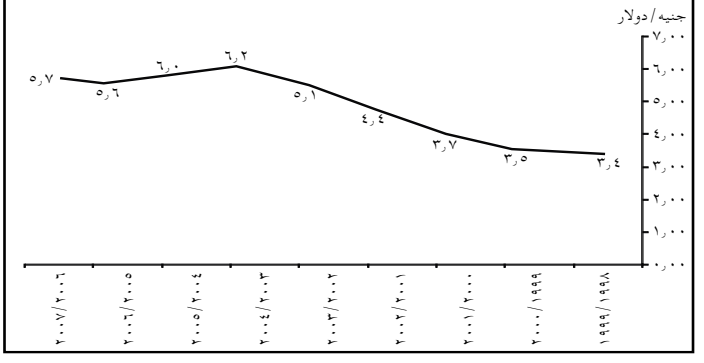

المصدر: تم الحصول عليها من www.cbe.org.eg.

شكل ٦أ. تقييم وتوقعات الشركات للاستثمار ١٩٩٨–٢٠٠٨ (صافي الرصيد)

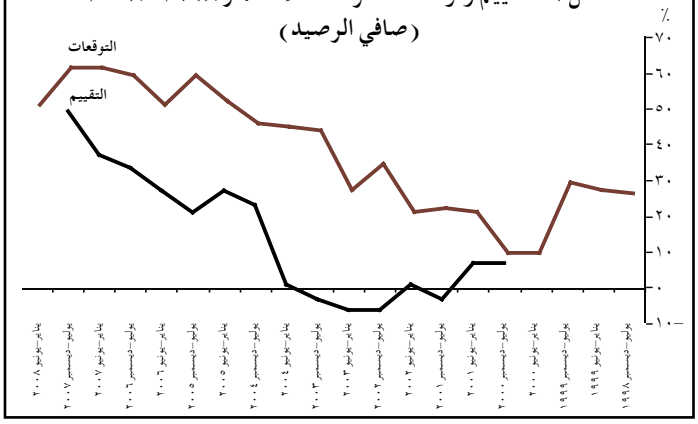

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٦ب. الاستثمارات الفعلية ١٩٩٨/١٩٩٩–٢٠٠٦/٢٠٠٧

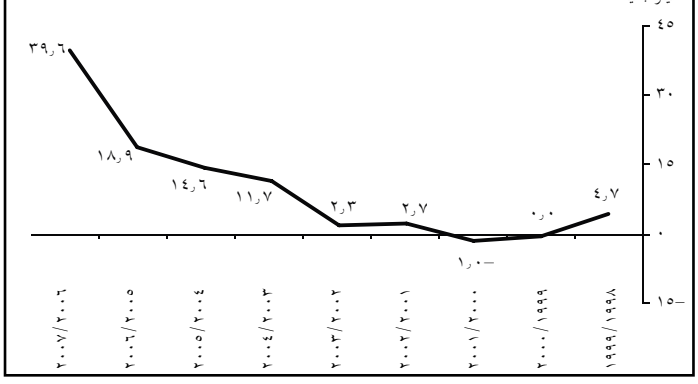

المصدر: تم الحصول عليها من www.mop.gov.eg.

جاء تقييم الشركات للنمو الاقتصادي الكلي خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٥ إيجابيا، مما عكس زيادة الثقة في الحكومة في ضوء تطبيق قانون جديد للضريبة على الدخل والجهود المبذولة لتحرير التجارة. ولكن آراء الشركات بالنسبة لنشاطها كانت أقل إيجابية بسبب عدم توافر التمويل اللازم وانخفاض الطلب المحلي. وكانت توقعات الشركات بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٥ إيجابية بسبب ارتفاع درجة ثقتها في مردود الجيل الجديد من إجراءات الإصلاح التي تتبناها الحكومة في إطار الانتخابات الرئاسية التي أجريت في سبتمبر ٢٠٠٥. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستبيان قد تم إجراؤه قبل الاعتداء على السائحين في شرم الشيخ في ٢٣ يوليو. ولكن تأثير هذه الاعتداءات كان أقل من المتوقع، حيث لم تشر شركات السياحة إلى انخفاض مبيعاتها المحلية أو الخارجية خلال استبيان يوليو–ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، ساهم الطلب المحلي بدرجة أكبر في زيادة النمو الاقتصادي الكلي، خاصة في ضوء ارتفاع الاستثمار. بينما انخفض تأثير القطاع الخارجي بسبب تراجع إيرادات قناة السويس، والسياحة، والصادرات.

وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع عينة الشركات لتشتمل على ٢٢٧ شركة صناعة تحويلية، و٥٠ شركة تشييد وبناء، و٤٣ شركة سياحة، بإجمالي عدد ٣٢٠ شركة. وقد جاءت آراء الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي أقل تفاؤلا ولكنها أفضل من آرائها بالنسبة لنشاطها الخاص، باستثناء شركات السياحة التي تأثرت بسبب الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في دهب في إبريل ٢٠٠٦. وكانت الشركات أكثر تفاؤلا بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٦، وإن ظلت أفضل من توقعاتها بالنسبة لنشاطها الخاص. وقد عكست الآراء زيادة قلق الشركات بسبب ارتفاع الاختلالات المالية، وزيادة الدين العام، ومعدلات الفقر والبطالة.

شكل ٧أ. تقييم وتوقعات الشركات للتشغيل ١٩٩٨-٢٠٠٨
(صافي الرصيد)

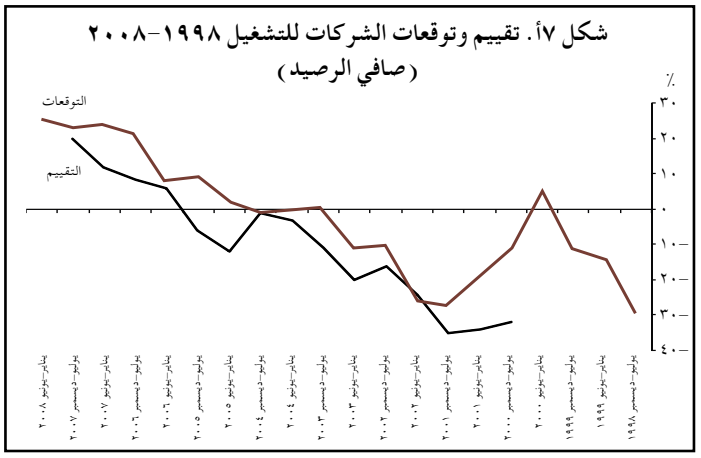

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٧ب. زيادة التشغيل السنوية الفعلية
١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٦/٢٠٠٧

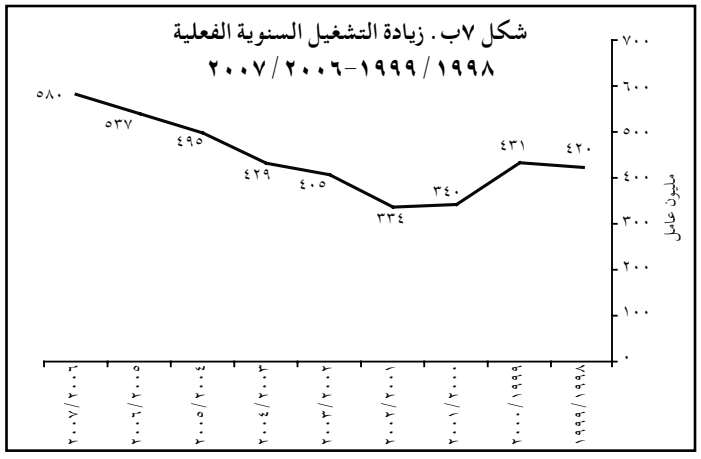

المصدر: تم الحصول عليها من www.mop.gov.eg.

وجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي ونشاطها الخاص إيجابية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧. وقد كانت آراء شركات السياحة إيجابية دلالة على تعافيها من الركود الذي أصابها في أعقاب اعتداءات دهب. كما عكست آراء الشركات المتفائلة التطورات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠٠٤.

وفي يوليو ٢٠٠٧، اتسعت عينة الشركات مرة أخرى لتشتمل على ٤٧٤ شركة متضمنة ١٥٤ شركة إضافية تغطي ثلاثة قطاعات أخرى: النقل (٥٧ شركة)، الاتصالات (٢٨ شركة)، والوساطة المالية (٦٥ شركة)، كما تمت إضافة ٤ شركات أخرى لقطاع التشييد والبناء. وخلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، أفادت الشركات بآراء إيجابية عن النمو الاقتصادي الكلي وعن نشاطها الخاص. وجاءت توقعاتها بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٧ متباينة، حيث توقعت الشركات زيادة النمو الاقتصادي ولكنها كانت أقل تفاؤلا بالنسبة لنشاطها الخاص. وقد ساهم الاستثمار بنسبة كبيرة من النمو خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، كما ساهم كل من الاستهلاك الخاص والحكومي في النمو ولكن بدرجة أقل. وتوقعت الشركات ارتفاع النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، بسبب ارتفاع التدفقات الاستثمارية، والخصخصة، والتوسع المالي. ولكن هذا التفاؤل قد لا يصمد طويلا بسبب ارتفاع الاختلالات المالية، والتأخر في الإصلاحات الإجرائية والمؤسسية والسياسية، وسوء توزيع الدخل.

وبمقارنة البيانات الفعلية لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، والصادرات، والاستثمار، والتشغيل، والأسعار خلال العشرة أعوام الماضية بذات المتغيرات التي شملها البارومتر[1] يتضح اتساق آراء الشركات عن الاقتصاد القومي وعن نشاطها الخاص مع التطورات الفعلية التي شهدها الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي. كما تحققت توقعات الشركات بالنسبة لعدد من المتغيرات خلال فترات كثيرة. ومن ثم يتضح أن بارومتر الأعمال قد حقق الهدف الذي صدر من أجله. وتحديدا يتمثل هذا الهدف في توفير مصدر بديل للبيانات يمكن الاعتماد عليه نظرا لعدم توافر بيانات منتظمة وحديثة عن الجانب العيني للاقتصاد. كما أن توسيع عينة الشركات التي تشارك في هذا الاستبيان لتشمل ليس فقط قطاع الصناعة التحويلية، ولكن قطاعي التشييد والبناء، والسياحة، ثم قطاعات النقل، والاتصالات، والوساطة المالية، أدى إلى إتاحة بيانات كثيرة عن عدد كبير من القطاعات. كما لا توجد بيانات نصف سنوية تغطي كافة المتغيرات التي يشتمل عليها الاستبيان. ويعكس حجم العينة نصيب القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي ومن ثم تصبح هذه العينة عينة ممثلة للهيكل القطاعي للاقتصاد القومي.

وخلال العشرة أعوام السابقة، أوضحت الشركات أهم المعوقات التي واجهت نشاطها الاقتصادي. وبعض هذه المعوقات استمر لفترة طويلة مثل انخفاض الطلب، وصعوبة الحصول على الائتمان المصرفي والتمويل، وعدم توافر العمالة الماهرة. وخلال الأعداد الحديثة من بارومتر الأعمال، اختفت بعض هذه المعوقات وظهرت معاناة الشركات من بعض المعوقات مثل التعامل مع الجهات الحكومية وإجراءات التقاضي، بينما استمرت شكوى الشركات من عدم توافر العمالة الماهرة. ويقدم الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي ملخصا لأهم المعوقات التي أفادت الشركات بأنها أصعب المعوقات التي واجهت النمو الاقتصادي ونشاطها الخاص.

[1] لم تتوافر بيانات فعلية على المستوى القومي عن المؤشرات الأخرى التي يشتمل عليها الاستبيان مثل الإنتاج، والمبيعات المحلية، والأجور، والمخزون، ومعدل استغلال الطاقة.

بارومتر الأعمال
يوليو-ديسمبر ٢٠٠٧

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، وتوقعاتها بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٨. ويستعرض هذا العدد من "بارومتر الأعمال" النتائج الرئيسية للاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية)؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل؛ وأخيرا المعوقات التي تواجهها الشركات.

مستوى النشاط الاقتصادي

انخفاض طفيف في النمو الاقتصادي وتوقعات أقل تفاؤلا

أفادت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع مستوى النمو الاقتصادي (٤٨٪) أو ثباته (٢٩٪) خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، بينما أشار عدد أكبر من الشركات (٢٣٪) إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي مقارنة بالستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ (١٤٪). ويتفق تقييم الشركات للنمو مع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي الفعلية. فوفقا لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٦,٩٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مقارنة بـ٧,١٪ خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويرجع معدل النمو المتحقق خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى الإنفاق الاستثماري الذي ارتفع بنسبة ٣٠,٤٪ خلال ذات الفترة. كما ساهمت الصادرات والاستهلاك المحلي، اللذان ارتفعا بمعدل ١٠,٥٪ و٨,٩٪ على التوالي، بنسبة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. بينما لم يساهم الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي لذات الفترة.

وعلى المستوى القطاعي، أفادت نسبة أكبر من شركات السياحة، والوساطة المالية، والصناعة التحويلية بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بينما أشارت نسبة أقل من شركات التشييد والبناء والنقل بارتفاعه. وقد أفادت شركات الاتصالات فقط بانخفاض النمو الاقتصادي. ووفقا لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، كانت قناة السويس، وقطاع التشييد والبناء، والسياحة، والاتصالات، من القطاعات الأكثر إسهاما في زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. فقد بلغ معدل نمو إيرادات قناة السويس ١٧,٥٪، بينما نما كل من قطاعي التشييد، والسياحة، بمعدل ١٦,٢٪ و١٦,١٪ على التوالي، خلال ذات الفترة. كما شهد قطاع الاتصالات نموا بمعدل ١٥,٦٪. وحققت قطاعات الوساطة المالية، والصناعة التحويلية، والنقل، معدلات نمو أقل بلغت ٨,٥٪، و٧,٤٪، و٦,٣٪، على التوالي.

شكل ٨. النمو الاقتصادي الكلي

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

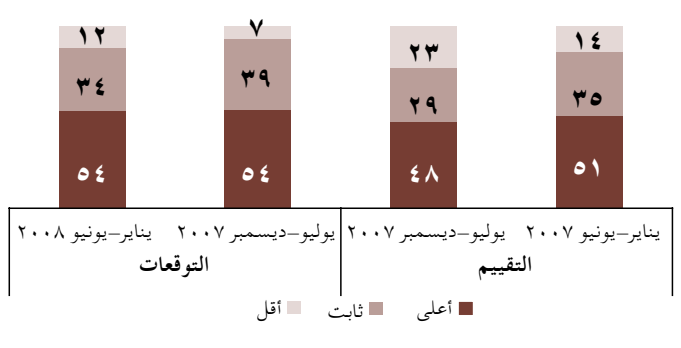

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

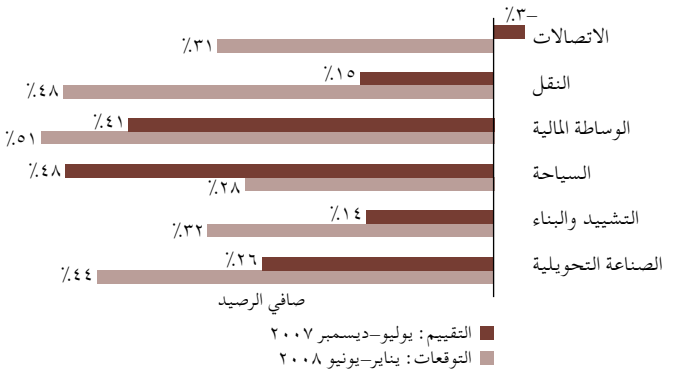

المصدر: نتائج الاستبيان.

وتشير بيانات البنك المركزي المصري عن ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، إلى ارتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ٢٢٪، مقارنة بالربع الأول من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما زادت الصادرات غير البترولية، والإيرادات السياحية بمعدلات ١٩,٦٪ و١٦,١٪، على التوالي. وبينما زادت الصادرات البترولية بنسبة طفيفة، ارتفعت الصادرات الخدمية بـ١٥٪، مقارنة بالربع المناظر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (الشكل ٩). وزادت الواردات بمعدل ٣٢,٣٪، مما يعكس استمرار ارتفاع الطلب المحلي. وقد حقق الميزان الجاري خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عجزا متواضعا في حدود ٩٢ مليون دولار أمريكي، يمثل ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض في حدود ١,٤ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٩٦٩ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بانخفاض نسبته ٨,٣٪ مقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

شكل ٩ . إيرادات الصادرات والسياحة وقناة السويس

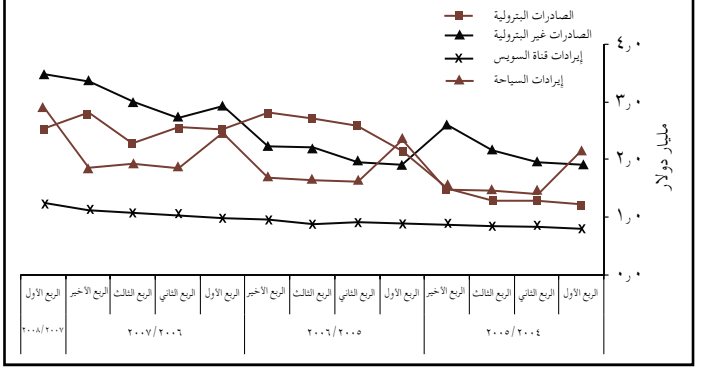

المصدر: تم الحصول عليها من www.cbe.org.eg.

ملاحظة: الربع الأول: يوليو–سبتمبر، الربع الثاني: أكتوبر–ديسمبر؛ الربع الثالث: يناير–مارس؛ الربع الرابع: إبريل–يونيو.

لم تتغير توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي بدرجة كبيرة مقارنة بالاستبيان السابق، حيث توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع أو ثبات النمو الاقتصادي (٨٨٪). كما زادت نسبة الشركات التي تتوقع تراجع النمو الاقتصادي (١٢٪) خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، مقارنة بـ٩٣٪ و٧٪ على التوالي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. ومن الممكن تفسير التوقعات المتحفظة للشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي بارتفاع الاختلالات المالية، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، وسوء توزيع الدخل. وقد ألقت هذه العوامل بظلال من الشك على مدى استدامة معدلات النمو المرتفعة التي تحققت خلال العامين الماضيين. وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، تمثل قضية العدالة الاجتماعية تحديا أساسيا يواجه الحكومة المصرية. ويصبح لزاما على الحكومة اتخاذ إجراءات جادة وشاملة لخفض معدلات الفقر من خلال استهداف أفضل لمستحقي الدعم من الأفراد الأولى بالرعاية وزيادة تغطية شبكات الضمان الاجتماعي ولزيادة التشغيل.

زيادة الإنتاج وانخفاض التوقعات

أشارت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٦٢٪) أو ثبات (٢١٪) إنتاجها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. كما أفادت نسبة أكبر من الشركات (١٧٪) بانخفاض الإنتاج مقارنة بالاستبيان السابق (١٤٪). ويشير الشكل ١٠ (ب) إلى أن نسبة الشركات التي أشارت إلى ارتفاع الإنتاج كانت أعلى في قطاعات السياحة تليها قطاعات الوساطة المالية، والتشييد والبناء. بينما كان معدل أداء شركات الصناعة التحويلية، والاتصالات، والنقل، أقل من المتوسط. وبالنسبة للصناعات التحويلية، أدلت نسبة أكبر من شركات الأخشاب والأثاث، والمنتجات غير المعدنية، والدهانات، بارتفاع إنتاجها مقارنة بشركات الغزل والنسيج، ومنتجات البلاستيك.

شكل ١٠ . الإنتاج

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

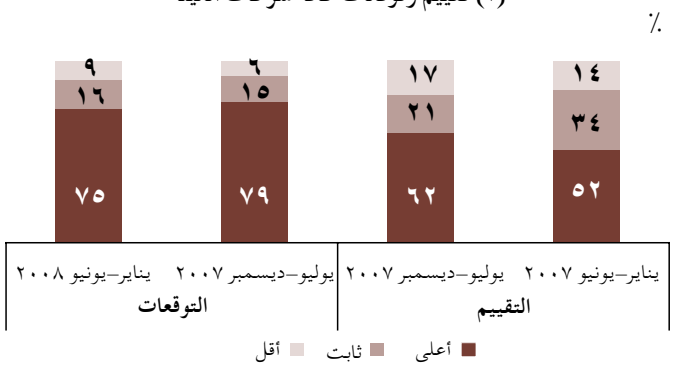

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

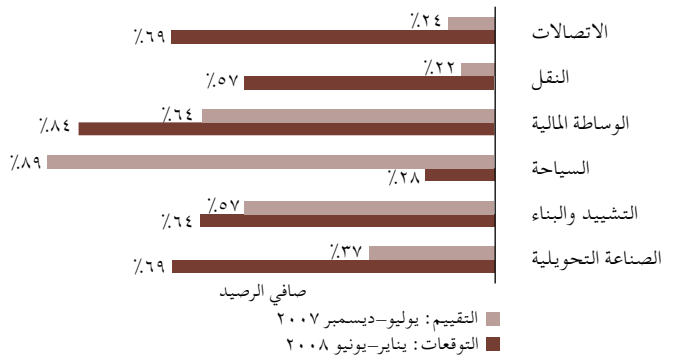

المصدر: نتائج الاستبيان.

وبصفة عامة، كانت الشركات أقل تفاؤلا بالنسبة لأدائها المتوقع خلال الستة أشهر القادمة. وقد توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٧٥٪) أو ثبات (١٦٪) مستويات الإنتاج. غير أن نسبة أكبر من الشركات (٩٪) توقعت انخفاض مستويات الإنتاج خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، مقارنة بمعدل ٦٪ خلال الستة أشهر الأخيرة من ٢٠٠٧. وقد جاءت التوقعات الأكثر تفاؤلا من شركات الوساطة المالية، والاتصالات، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء. وعلى عكس المتوقع، كانت شركات السياحة الأقل تفاؤلا. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، تخطط نسبة أكبر من شركات الأخشاب والأثاث، والجلود، والمنتجات غير المعدنية، والدهانات، والخزف، ووسائل النقل، لزيادة إنتاجها.

أفاد عدد أكبر من الشركات بارتفاع المبيعات المحلية وارتفاع التوقعات

خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٦٠٪) أو ثبات (٢٢٪) مبيعاتها المحلية. وقد أشار عدد أكبر نسبيا من شركات الوساطة المالية، والسياحة، والتشييد والبناء، بارتفاع مبيعاتها المحلية مقارنة بشركات الصناعة التحويلية والاتصالات والنقل. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، أفادت

نسبة أكبر من شركات الأخشاب والأثاث، والمنتجات غير المعدنية، والدهانات، بزيادة مبيعاتها المحلية. كما أشارت نسبة أكبر من شركات البلاستيك، والملابس الجاهزة، والغزل والنسيج، بانخفاض مبيعاتها المحلية.

وبالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٧٣٪) أو ثبات (١٨٪) المبيعات المحلية، على الرغم من أن توقعات الشركات كانت أقل تفاؤلا مقارنة بالستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧ (حيث توقعت ٧٨٪ من الشركات ارتفاع المبيعات المحلية). وبالمثل، فقد توقعت نسبة أكبر من الشركات (٩٪) انخفاض المبيعات المحلية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، مقارنة بالستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧ (٥٪). وتوقعت نسبة أكبر من شركات الوساطة المالية، والاتصالات، والتشييد والبناء، والنقل، ارتفاع مبيعاتها المحلية. بينما كانت شركات السياحة أقل تفاؤلا بالنسبة لمبيعاتها المحلية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، كانت شركات الأخشاب والأثاث، والجلود، والمنتجات غير المعدنية، والدهانات، والخزف، ومعدات النقل، أكثر تفاؤلا بالنسبة لمبيعاتها المحلية.

شكل ١١. المبيعات المحلية

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

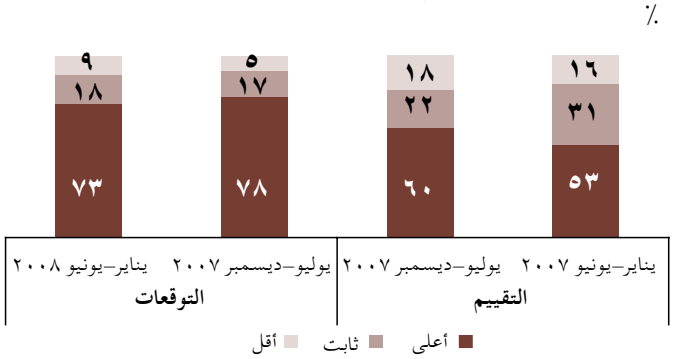

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

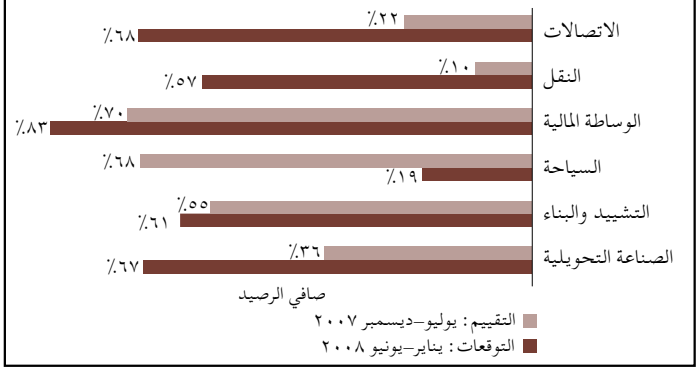

المصدر: نتائج الاستبيان.

زيادة الصادرات وتوقعات غير مواتية

أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى ارتفاع (٦٤٪) أو ثبات (١٨٪) المبيعات الخارجية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وقد جاءت الآراء الأكثر تفاؤلا من شركات السياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية، بينما كانت آراء شركات التشييد والبناء، والصناعة التحويلية، أقل تفاؤلا. وبالنسبة للصناعات التحويلية، أفادت نسبة أكبر من شركات الملابس الجاهزة، والطباعة، والجلود، والمنتجات غير المعدنية، والدهانات، بارتفاع صادراتها. وقد استهدفت الصادرات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبلدان العربية، بينما اتجهت نسبة أقل من الصادرات إلى البلدان الآسيوية والإفريقية.

شكل ١٢. الصادرات

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

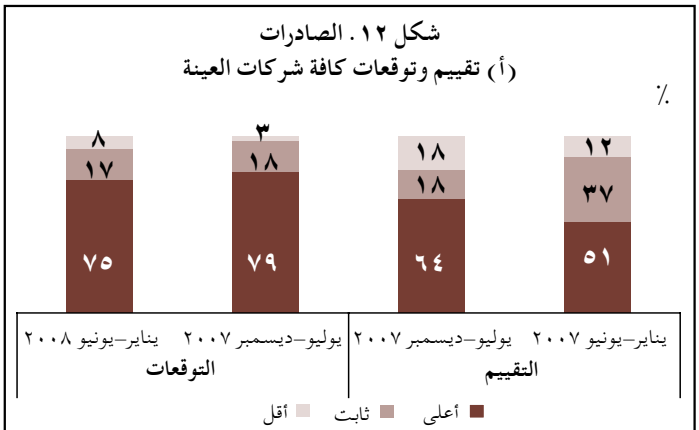

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

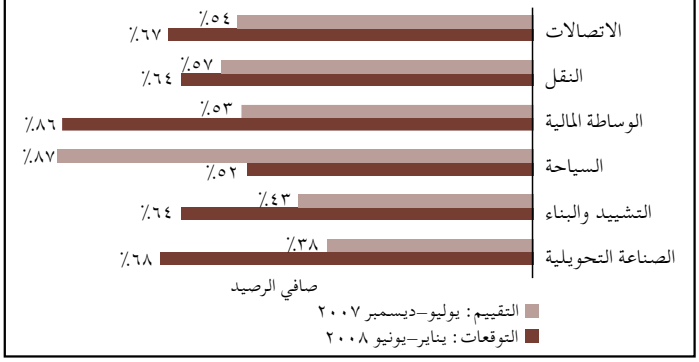

المصدر: نتائج الاستبيان.

بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٧٥٪) أو ثبات (١٧٪) الصادرات، على الرغم من أنها كانت أقل تفاؤلا مقارنة بالستة أشهر الأخيرة من ٢٠٠٧. وبالمثل توقعت نسبة أكبر من الشركات (٨٪) انخفاض الصادرات خلال هذه الفترة مقارنة بـ٣٪ فقط خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧. ومن الممكن تفسير هذه التوقعات الأقل تفاؤلا بالأثر المتوقع من ارتفاع قيمة الجنيه المصري. وتستهدف الشركات رفع صادراتها إلى البلدان الإفريقية، والعربية، والاتحاد الأوروبي. ويتوقع عدد أقل من الشركات زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الآسيوية. وقد توقع عدد أكبر من شركات الوساطة المالية، والصناعة التحويلية،

والاتصالات، والتشييد والبناء، والنقل، ارتفاع صادراتها خلال الستة أشهر الأولى من ٢٠٠٨، بينما كانت شركات السياحة أقل تفاؤلا. وقد زادت نسبة شركات الأخشاب والأثاث، والطباعة، والجلود، والمطاط، والمنتجات غير المعدنية التي تتوقع ارتفاع صادراتها.

شكل ١٣. التوزيع الجغرافي للصادرات

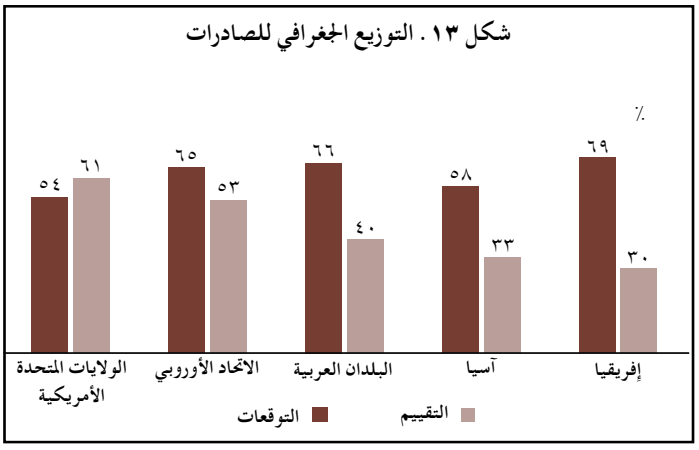

المصدر: نتائج الاستبيان.

انخفاض المخزون وارتفاع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية

حافظت الغالبية العظمى من الشركات على مستوى مخزونها (٤٤٪) أو قامت بخفضه (٣٢٪). وفي ذات الوقت، أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى ارتفاع (٥١٪) أو ثبات (٤٠٪) معدل استغلال الطاقة الإنتاجية. وقد أفادت نسبة أكبر من شركات الوساطة المالية، والاتصالات، والسياحة، بزيادة المخزون، بينما أفادت شركات النقل، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، بانخفاضه. وقد أشارت كافة الشركات إلى زيادة معدل استغلال الطاقة، باستثناء شركات الصناعة التحويلية التي أفادت بانخفاضه. كما أفادت نسبة أكبر من شركات الأخشاب والأثاث بارتفاع مستوى المخزون بينما أشارت كافة الشركات الأخرى بانخفاضه أو ثباته. وقد أفادت شركات البلاستيك، والخزف والصيني، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة فقط، بانخفاض معدل استغلال الطاقة. أما بالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع الغالبية العظمى من الشركات تثبيت (٥٠٪) أو خفض (٣٠٪) مستوى المخزون. غير أن عددا أكبر من الشركات (٢٠٪) يتوقع زيادة مستوى المخزون مقارنة بالاستبيان السابق؛ حيث توقعت ٨٪ فقط من الشركات رفع مستوى المخزون. وبالنسبة لمعدل استغلال الطاقة، تتوقع الغالبية العظمى من الشركات زيادته (٦٨٪) أو ثباته (٢٨٪). وتتوقع نسبة أكبر من شركات الاتصالات انخفاض مستوى المخزون، تليها شركات التشييد والبناء، والصناعة التحويلية. بينما تتوقع شركات الوساطة المالية، والنقل، زيادة مستوى المخزون؛ في حين تتوقع شركات السياحة ثباته. وتتوقع كافة القطاعات رفع معدل استغلال الطاقة، خاصة شركات الوساطة المالية، والاتصالات. وبالنسبة للصناعة التحويلية، تعتزم شركات الأحذية فقط خفض معدل استغلال الطاقة، بينما تتوقع شركات الأخشاب والأثاث، والجلود، والدهانات، والزجاج زيادته.

شكل ١٤. المخزون

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

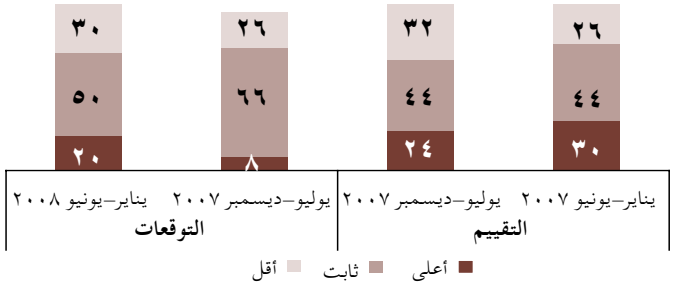

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

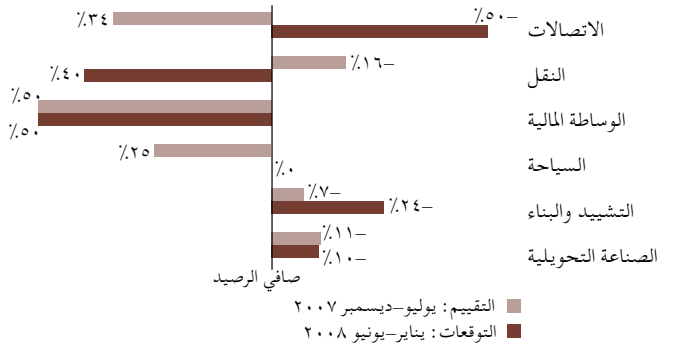

المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ١٥. معدل استغلال الطاقة الإنتاجية

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

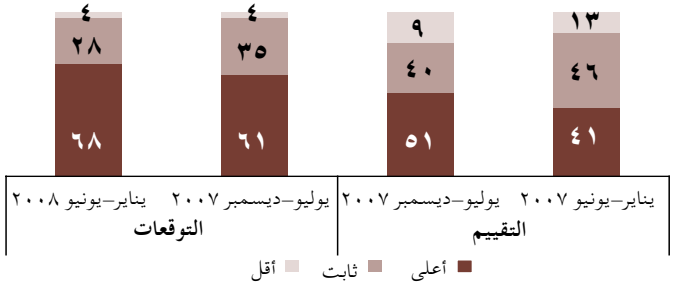

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

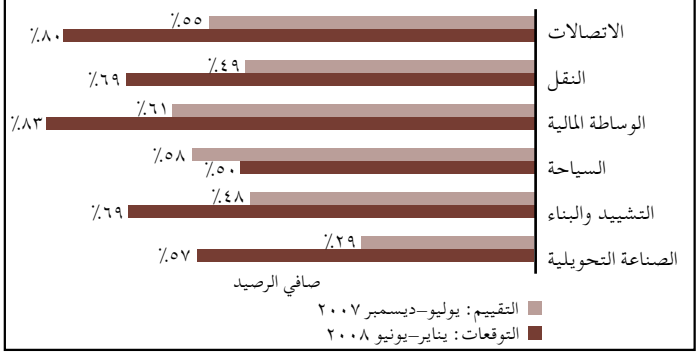

المصدر: نتائج الاستبيان.

الأسعار والأجور

ارتفاع الأسعار وتوقعات متباينة

أدلت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٤٩٪) أو ثبات (٤٤٪) أسعار المنتجات النهائية. كما أشارت نسبة أكبر من شركات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعة التحويلية، إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وتتماشى هذه النتائج مع المشاهد من ارتفاع أسعار العقارات وزيادة معدلات التضخم. وبالنسبة للشركات الصناعية، فقد أفادت كافة شركات الأخشاب والأثاث، والمنتجات غير المعدنية، والبترولية، بارتفاع أسعار منتجاتها النهائية.

وبالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، تتوقع الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٦٢٪) أو ثبات (٣٤٪) أسعار المنتجات النهائية. وتتوقع نسبة أكبر من شركات التشييد والبناء، والصناعة التحويلية، والسياحة ارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وبالنسبة للصناعات التحويلية، توقعت نسبة أكبر من شركات الأخشاب والأثاث، والمنتجات غير المعدنية، والصابون، والدهانات، والزجاج، ارتفاع أسعار منتجاتها.

شكل ١٦. أسعار المنتجات النهائية

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

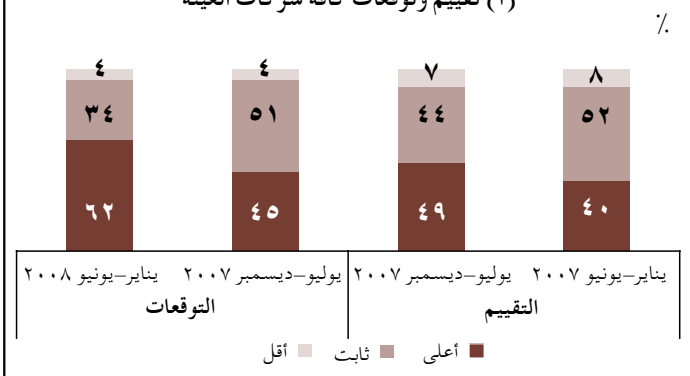

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

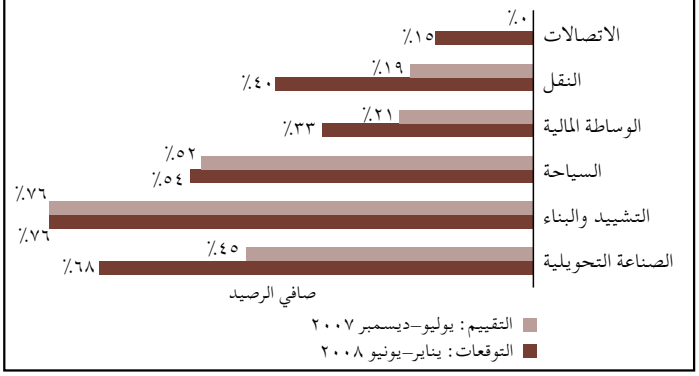

المصدر: نتائج الاستبيان.

أشارت الغالبية العظمى من الشركات (٩٢٪) إلى ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة. كما أفادت نسبة أكبر من شركات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعة التحويلية، بارتفاع أسعار مدخلاتها الوسيطة. أما بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، توقعت ٨٨٪ من الشركات ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، بينما توقعت ١٠٪ من الشركات ثباتها. كما توقع عدد أكبر نسبيا من شركات السياحة، والتشييد والبناء، والوساطة المالية، ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، بينما توقع عدد أقل من شركات الصناعة التحويلية ارتفاع أسعار تلك المدخلات. وكانت شركات النقل، والاتصالات، أقل تشاؤما بالنسبة لأسعار المدخلات التي تستخدمها.

شكل ١٧. أسعار المدخلات الوسيطة

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

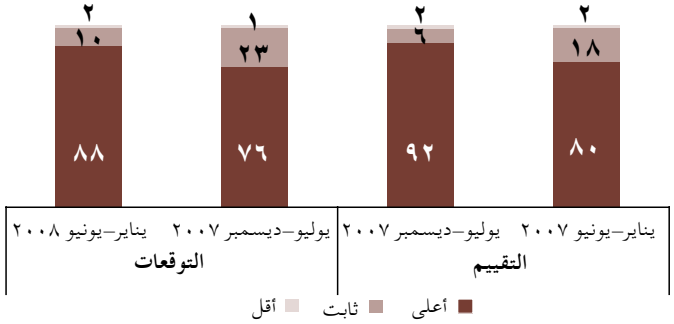

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

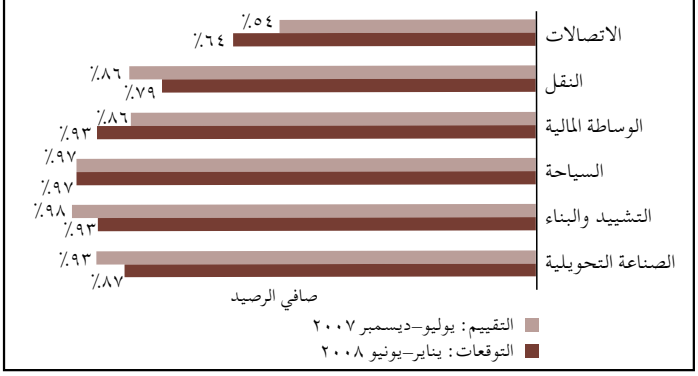

المصدر: نتائج الاستبيان.

انخفاض الأجور وتوقعات أقل تفاؤلا

بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٧، أفادت غالبية الشركات ارتفاع الأجور (٦٣٪) أو ثباتها (٣٥٪). غير أن نسبة أقل من الشركات أشارت إلى ارتفاع الأجور مقارنة بالاستبيان السابق (٧٦٪). كما أشار عدد أكبر نسبيا من شركات الوساطة المالية، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، بارتفاع الأجور. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، فقد أفادت نسبة أكبر من شركات الجلود، والمنتجات غير المعدنية، والمنتجات البترولية، والدهانات، والزجاج، والخزف، بارتفاع الأجور. وفيما يتعلق بالتوقعات، فقد توقعت كافة الشركات ارتفاع (٦٨٪) أو ثبات (٣٢٪) الأجور. وتوقعت نسبة أكبر من شركات الوساطة المالية، والاتصالات، والصناعة التحويلية، والنقل

زيادة الأجور. وفي مجال الصناعة التحويلية، توقعت نسبة أكبر من شركات المشروبات والتبغ، والطباعة، والجلود، والمطاط، والمنتجات غير المعدنية، ارتفاع الأجور.

شكل ١٨ . الأجور

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

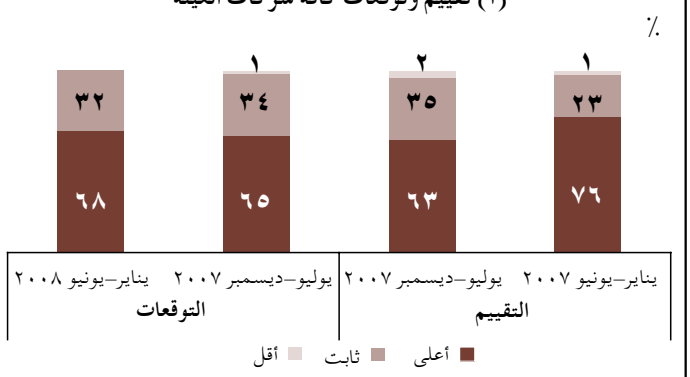

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

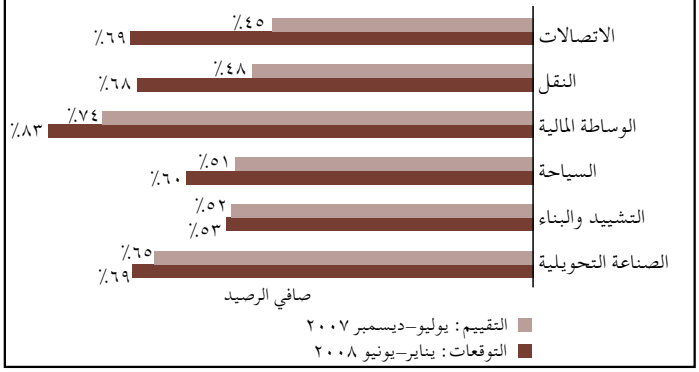

المصدر: نتائج الاستبيان.

الاستثمار والتشغيل

ارتفاع مستوى الاستثمار وتوقعات بانخفاضه

بالنسبة للستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٥١٪) أو ثبات (٤٧٪) مستوى الاستثمار. وقد تركزت هذه الاستثمارات في الآلات والمعدات، والمباني، والأراضي. وقد أشارت نسبة أكبر من شركات التشييد والبناء بارتفاع استثماراتها، تليها شركات الوساطة المالية، وشركات الصناعة التحويلية، والسياحة. وبالنسبة للشركات الصناعية، أفادت نسبة أكبر من شركات المنتجات البترولية، والصابون، والخزف بارتفاع استثماراتها.

وبالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، تتوقع غالبية الشركات زيادة الاستثمار (٥٣٪) أو ثبات مستواه (٤٥٪). غير أن نسبة أقل من الشركات، مقارنة بالاستبيان السابق (٦١٪)، تتوقع زيادة الاستثمار. ويتوقع عدد أكبر نسبيا من شركات الاتصالات، والوساطة المالية، والتشييد والبناء، والسياحة، زيادة استثماراتها. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، تتوقع نسبة أكبر من شركات الطباعة، والجلود، والمنتجات البترولية، زيادة استثماراتها.

شكل ١٩ . الاستثمار

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

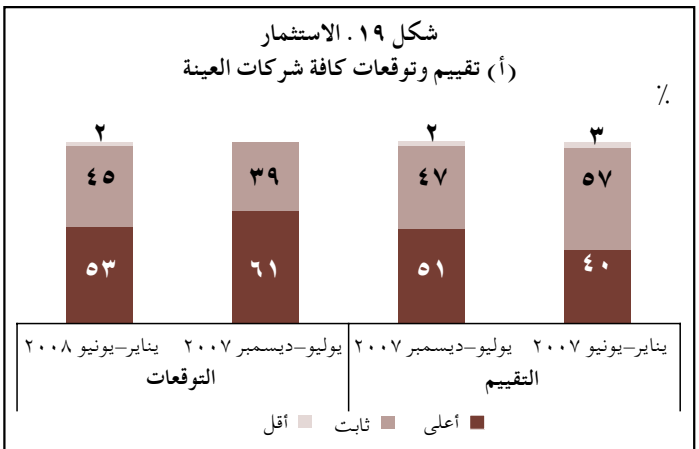

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

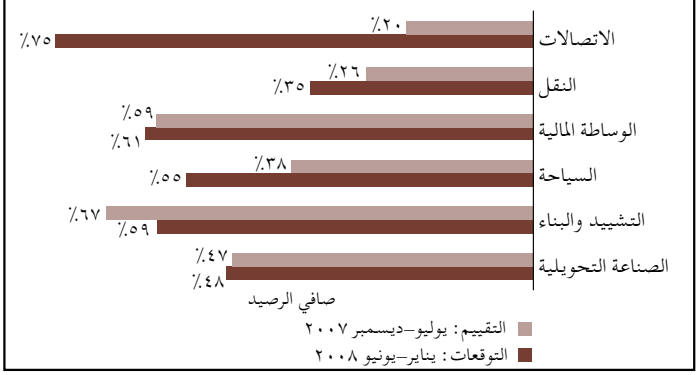

المصدر: نتائج الاستبيان.

ارتفاع مستوى التشغيل وتوقعات إيجابية

خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، أفادت الشركات بثبات (٥٢٪) أو ارتفاع (٣٤٪) مستوى التشغيل. وقد أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى تعيين عدد أكبر من العمال والفنيين (٢٣٪) مقارنة بالإداريين (١٣٪)، وإلى استخدام عمالة دائمة (٤٤٪) أكثر من العمالة المؤقتة (٢٤٪). كما أفادت نسبة أكبر من شركات الوساطة المالية، والسياحة، والاتصالات بزيادة مستويات التشغيل، بينما أشار عدد أقل نسبيا من الشركات الصناعية بارتفاع مستويات التشغيل. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، أفادت نسبة أكبر من شركات الأخشاب والأثاث، والمنتجات غير المعدنية، بارتفاع مستوى التشغيل بها. بينما أشارت نسبة أكبر من شركات البلاستيك، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، بانخفاض مستوى التشغيل.

وبالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، تتوقع الشركات المحافظة على مستوى التشغيل (٦٣٪) أو زيادته (٣١٪). وتقترب هذه التوقعات من نتائج الاستبيان السابق. فقد توقعت نسبة أكبر من شركات الوساطة المالية والاتصالات زيادة مستوى التشغيل مقارنة

بالقطاعات الأخرى. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، تخطط شركات الجلود، والخزف لرفع مستوى التشغيل بينما تخطط شركات إنتاج الورق، والغزل والنسيج خفض مستوى التشغيل بها.

شكل ٢٠ . التشغيل

(أ) تقييم وتوقعات كافة شركات العينة

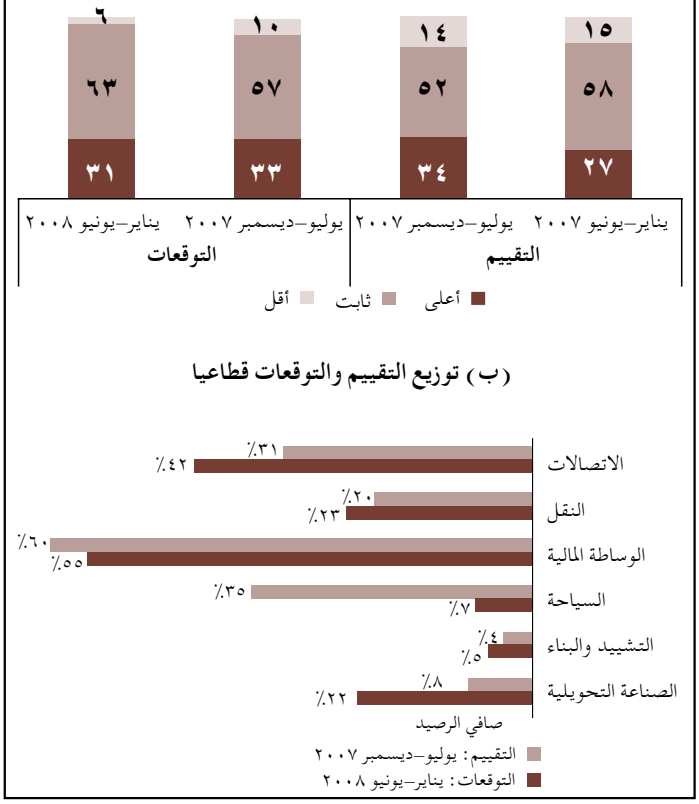

(ب) توزيع التقييم والتوقعات قطاعيا

المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات

ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية وتعقد إجراءات التقاضي، وندرة العمالة الماهرة من أشد المعوقات

أظهرت نتائج الاستبيان السابق أن أشد المعوقات التي واجهت الشركات (مرتبة تنازليا من الأكثر إلى الأقل حدة) هي: التعامل مع الجهات الحكومية، وتعقد إجراءات التقاضي، فضلا عن ندرة العمالة الماهرة. ويعد عدم كفاية رأس المال ومحدودية الطلب من أشد المعوقات التي تؤثر على نشاط الشركات. وبالنسبة للاستبيان الحالي، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بوجود معوقات أخرى تواجه نشاطها، وهي تحديدا ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، والتعامل مع الجهات الحكومية، وندرة العمالة الماهرة، وصعوبة إجراءات التقاضي. ويوضح الشكل ٢١ أهم المعوقات التي تواجه هذه الشركات.

شكل ٢١ . أهم المعوقات التي تؤثر على أداء شركات الأعمال

يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧

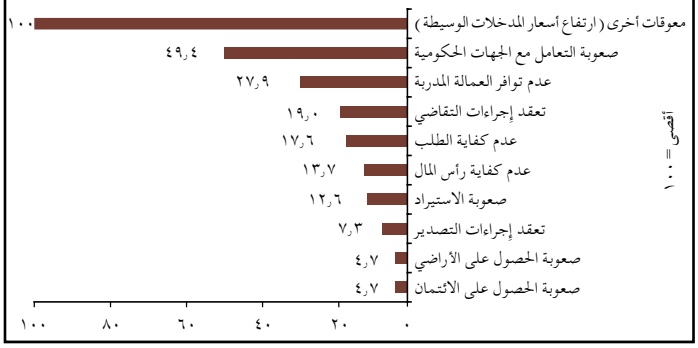

المصدر: نتائج الاستبيان.

الملحق الإحصائي

جدول (١) : المعوقات التي واجهت الشركات خلال العشرة أعوام الماضية

رقم العدد	فترة الاستبيان	تاريخ الإصدار	المعوقات مرتبة نزوليا وفقا لشدتها
بارومتر الصناعة (١)	إبريل–يونيو ١٩٩٨	يوليو ١٩٩٨	عدم توافر العمالة المدربة، وعدم كفاية الطلب، وصعوبة الحصول على ائتمان.
بارومتر الصناعة (٢)	أكتوبر–ديسمبر ١٩٩٨	يناير ١٩٩٩	عدم كفاية الطلب.
بارومتر الصناعة (٣)	يناير–يونيو ١٩٩٩	يوليو ١٩٩٩	عدم كفاية الطلب.
بارومتر الصناعة (٤)	يوليو–ديسمبر ١٩٩٩	يناير ٢٠٠٠	عدم كفاية الطلب، وعدم توافر العمالة المدربة، وصعوبة الحصول على ائتمان (شركات القطاع الخاص).
بارومتر الأعمال (٥)	يناير–يونيو ٢٠٠٠	يوليو ٢٠٠٠	عدم كفاية الطلب، وعدم توافر العمالة المدربة (شركات القطاع العام)، وصعوبة الحصول على ائتمان (شركات القطاع الخاص).
بارومتر الأعمال (٦)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٠	يناير ٢٠٠١	صعوبة الحصول على ائتمان، وعدم كفاية الطلب، وعدم كفاية رأس المال.
بارومتر الأعمال (٧)	يناير–يونيو ٢٠٠١	يوليو ٢٠٠١	عدم كفاية الطلب، وعدم كفاية رأس المال، وصعوبة الاستيراد، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (٨)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠١	يناير ٢٠٠٢	عدم كفاية رأس المال، وعدم كفاية الطلب، وصعوبة الاستيراد، وصعوبة الحصول على ائتمان، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (٩)	يناير–يونيو ٢٠٠٢	يوليو ٢٠٠٢	صعوبة الحصول على ائتمان، وعدم توافر العمالة المدربة، وصعوبة الاستيراد، وعدم كفاية الطلب.
بارومتر الأعمال (١٠)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٢	يناير ٢٠٠٣	صعوبة الاستيراد، وعدم كفاية الطلب، وعدم الحصول على ائتمان، وعدم كفاية رأس المال، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١١)	يناير–يونيو ٢٠٠٣	يوليو ٢٠٠٣	صعوبة الاستيراد، وعدم كفاية الطلب، وصعوبة الحصول على ائتمان، وعدم كفاية رأس المال، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١٢)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٣	يناير ٢٠٠٤	صعوبة الحصول على تمويل، وصعوبة الاستيراد، وعدم كفاية الطلب، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١٣)	يناير–يونيو ٢٠٠٤	يوليو ٢٠٠٤	صعوبة الحصول على تمويل، وصعوبة الاستيراد، وعدم كفاية الطلب، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١٤)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٤	يناير ٢٠٠٥	صعوبة الحصول على تمويل، وصعوبة الاستيراد، وعدم كفاية الطلب، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١٥)	يناير–يونيو ٢٠٠٥	يوليو ٢٠٠٥	صعوبة الحصول على تمويل، وعدم كفاية الطلب، وصعوبة الاستيراد، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١٦)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٥	يناير ٢٠٠٦	عدم كفاية الطلب، وصعوبة الحصول على تمويل، وصعوبة الاستيراد، وعدم توافر العمالة المدربة.
بارومتر الأعمال (١٧)	يناير–يونيو ٢٠٠٦	يوليو ٢٠٠٦	عدم كفاية الطلب، وعدم توافر العمالة المدربة، وصعوبة الحصول على تمويل، وصعوبة الاستيراد.
بارومتر الأعمال (١٨)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٦	يناير ٢٠٠٧	عدم كفاية الطلب وصعوبة الحصول على ائتمان.
بارومتر الأعمال (١٩)	يناير–يونيو ٢٠٠٧	يوليو ٢٠٠٧	صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وصعوبة إجراءات التقاضي، وندرة العمالة الماهرة.
بارومتر الأعمال (٢٠)	يوليو–ديسمبر ٢٠٠٧	يناير ٢٠٠٨	ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، وصعوبة التعامل مع الحكومة، وصعوبة إجراءات التقاضي، وعدم توافر العمالة المدربة.

جدول (٢) : نتائج الاستبيان : ملخص التقييم والتوقعات للقطاعات المختلفة[١]

٪

المؤشر	قطاع الاعمال								قطاع الصناعة التحويلية								قطاع التشييد و البناء								قطاع السياحة							
	التقييم					التوقعات			التقييم					التوقعات			التقييم					التوقعات			التقييم					التوقعات		
	يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨			يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨			يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨			يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨		
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٤٨	٢٩	٢٣	**٢٥**		٥٤	٣٤	١٢	**٤٢**		٤٨	٣٠	٢٢	**٢٦**		٥٦	٣٢	١٢	**٤٤**		٤٣	٢٨	٢٩	**١٤**		٥٠	٣٢	١٨	**٣٢**		٦٧	١٤	١٩	**٤٨**		٤٩	٣٠	٢١	**٢٨**
النشاط الاقتصادي																																				
الإنتاج	٦٢	٢١	١٧	**٤٥**		٧٥	١٦	٩	**٦٦**		٥٧	٢٣	٢٠	**٣٧**		٧٧	١٥	٨	**٦٩**		٦٨	٢١	١١	**٥٧**		٧٥	١٤	١١	**٦٤**		٩١	٧	٢	**٨٩**		٥٤	٢٠	٢٦	**٢٨**
المبيعات في السوق المحلية	٦٠	٢٢	١٨	**٤٢**		٧٣	١٨	٩	**٦٤**		٥٦	٢٤	٢٠	**٣٦**		٧٦	١٥	٩	**٦٧**		٦٨	١٩	١٣	**٥٥**		٧٣	١٥	١٢	**٦١**		٧٦	١٦	٨	**٦٨**		٤٣	٣٣	٢٤	**١٩**
المبيعات في السوق الدولية	٦٤	١٨	١٨	**٤٦**		٧٥	١٧	٨	**٦٧**		٥٩	٢٠	٢١	**٣٨**		٧٥	١٨	٧	**٦٨**		٦٤	١٥	٢١	**٤٣**		٧١	٢٢	٧	**٦٤**		٨٧	١٣	٠	**٨٧**		٦٥	٢٢	١٣	**٥٢**
حجم المخزون	٢٤	٤٤	٣٢	**٨–**		٢٠	٥٠	٣٠	**١٠–**		٢٣	٤٣	٣٤	**١١–**		٢١	٤٨	٣١	**١٠–**		٢١	٥١	٢٨	**٧–**		١٢	٥٢	٣٦	**٢٤–**		٣٨	٤٩	١٣	**٢٥**		٠	١٠٠	٠	**٠**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٥١	٤٠	٩	**٤٢**		٦٨	٢٨	٤	**٦٤**		٤٣	٤٣	١٤	**٢٩**		٦٢	٣٣	٥	**٥٧**		٥٢	٤٤	٤	**٤٨**		٧١	٢٧	٢	**٦٩**		٦٣	٣٢	٥	**٥٨**		٦٩	١٢	١٩	**٥٠**
الأسعار																																				
أسعار المنتج النهائي	٤٩	٤٤	٧	**٤٢**		٦٢	٣٤	٤	**٥٨**		٥١	٤٣	٦	**٤٥**		٧٠	٢٨	٢	**٦٨**		٨٠	١٦	٤	**٧٦**		٨٠	١٦	٤	**٧٦**		٥٥	٤٢	٣	**٥٢**		٥٩	٣٦	٥	**٥٤**
أسعار المدخلات الوسيطة	٩٢	٦	٢	**٩٠**		٨٨	١٠	٢	**٨٦**		٩٤	٥	١	**٩٣**		٨٨	١١	١	**٨٧**		٩٨	٢	٠	**٩٨**		٩٥	٣	٢	**٩٣**		٩٧	٣	٠	**٩٧**		٩٧	٣	٠	**٩٧**
الأجور	٦٣	٣٥	٢	**٦١**		٦٨	٣٢	٠	**٦٨**		٦٨	٢٩	٣	**٦٥**		٦٩	٣١	٠	**٢٢**		٥٢	٤٨	٠	**٥٢**		٥٣	٤٧	٠	**٥٣**		٥٦	٣٩	٥	**٥١**		٦٠	٤٠	٠	**٦٠**
المدخلات الأولية																																				
الاستثمار	٥١	٤٧	٢	**٤٩**		٥٣	٤٥	٢	**٥١**		٤٩	٤٩	٢	**٤٧**		٥٠	٤٨	٢	**٤٨**		٧٠	٢٧	٣	**٦٧**		٦٢	٣٥	٣	**٥٩**		٤٦	٤٦	٨	**٣٨**		٥٥	٤٥	٠	**٥٥**
العمالة	٣٤	٥٢	١٤	**٢٠**		٣١	٦٣	٦	**٢٥**		٢٧	٥٤	١٩	**٨**		٣١	٦٠	٩	**٢٢**		٢٧	٥٠	٢٣	**٤**		١٨	٦٩	١٣	**٥**		٣٧	٦١	٢	**٣٥**		٧	٩٣	٠	**٧**

المؤشر	قطاع النقل								قطاع الاتصالات								قطاع الوساطة المالية							
	التقييم					التوقعات			التقييم					التوقعات			التقييم					التوقعات		
	يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨			يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨			يوليو– ديسمبر ٢٠٠٧					يناير – يونيو ٢٠٠٨		
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]		أعلى	ظلت ثابتة	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٣٦	٤٣	٢١	**١٥**		٥٥	٣٨	٧	**٤٨**		٣١	٣٥	٣٤	**٣–**		٤٥	٤١	١٤	**٣١**		٦٠	٢١	١٩	**٤١**		٥٩	٣٣	٨	**٥١**
النشاط الاقتصادي																														
الإنتاج	٤٥	٣٢	٢٣	**٢٢**		٦٦	٢٥	٩	**٥٧**		٥٥	١٤	٣١	**٢٤**		٧٩	١١	١٠	**٦٩**		٧٢	٢٠	٨	**٦٤**		٨٦	١٢	٢	**٨٤**
المبيعات في السوق المحلية	٣٩	٣٢	٢٩	**١٠**		٦٧	٢٣	١٠	**٥٧**		٥٤	١٤	٣٢	**٢٢**		٧٩	١٠	١١	**٦٨**		٧٣	٢٤	٣	**٧٠**		٨٥	١٣	٢	**٨٣**
المبيعات في السوق الدولية	٦٨	٢١	١١	**٥٧**		٧٥	١٤	١١	**٦٤**		٦٧	٢٠	١٣	**٥٤**		٨٠	٧	١٣	**٦٧**		٧٣	٧	٢٠	**٥٣**		٩٣	٠	٧	**٨٦**
حجم المخزون	١٧	٥٠	٣٣	**١٦–**		٤٠	٦٠	٠	**٤٠**		٦٧	٠	٣٣	**٣٤**		٠	٥٠	٥٠	**٥٠–**		٥٠	٥٠	٠	**٥٠**		٥٠	٥٠	٠	**٥٠**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٥٥	٣٩	٦	**٤٩**		٦٩	٣١	٠	**٦٩**		٥٥	٤٥	٠	**٥٥**		٨٣	١٤	٣	**٨٠**		٦٥	٣١	٤	**٦١**		٨٣	١٧	٠	**٨٣**
الأسعار																														
أسعار المنتج النهائي	٢٩	٦١	١٠	**١٩**		٤٤	٥٢	٤	**٤٠**		١٩	٦٢	١٩	**٠**		٢٧	٦١	١٢	**١٥**		٣٢	٥٧	١١	**٢١**		٣٨	٥٧	٥	**٣٣**
أسعار المدخلات الوسيطة	٨٦	١٤	٠	**٨٦**		٨١	١٧	٢	**٧٩**		٦٧	٢٠	١٣	**٥٤**		٧٢	٢٠	٨	**٦٤**		٨٦	١٤	٠	**٨٦**		٩٣	٧	٠	**٩٣**
الأجور	٥٢	٤٤	٤	**٤٨**		٦٨	٣٢	٠	**٦٨**		٤٥	٥٥	٠	**٤٥**		٦٩	٣١	٠	**٦٩**		٧٤	٢٦	٠	**٧٤**		٨٥	١٣	٢	**٨٣**
المدخلات الأولية																														
الاستثمار	٢٦	٧٤	٠	**٢٦**		٣٥	٦٥	٠	**٣٥**		٢٠	٨٠	٠	**٢٠**		٧٥	٢٥	٠	**٧٥**		٥٩	٤١	٠	**٥٩**		٦٥	٣١	٤	**٦١**
العمالة	٢٩	٦٢	٩	**٢٠**		٢٥	٧٣	٢	**٢٣**		٤١	٤٩	١٠	**٣١**		٤٥	٥٢	٣	**٤٢**		٦٦	٢٨	٦	**٦٠**		٥٥	٤٥	٠	**٥٥**

١ تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات . مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب .

٢الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.

٣أعلى : كامل الطاقة تقريبا، ظللت ثابتة : في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.

جدول (٣) : نتائج الاستبيان : ملخص التقييم من جانب قطاع الأعمال[1]

٪

المؤشر	يوليو – ديسمبر ٢٠٠٤				يناير– يونيو ٢٠٠٥				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٥				يناير – يونيو ٢٠٠٦				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٦				يناير – يونيو ٢٠٠٧				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	٣٠	٤٣	٢٧	**٣**	٣٥	٤٠	٢٥	**١٠**	٤٠	٣٩	٢١	**١٩**	٢٨	٣٤	٣٨	**١٠–**	٣٦	٤٣	٢١	**١٥**	٥١	٣٥	١٤	**٣٧**	٤٨	٢٩	٢٣	**٢٥**
النشاط الاقتصادي																												
الإنتاج	٤٥	٣٧	١٨	**٢٧**	٤٢	٣٤	٢٤	**١٨**	٤١	٣٧	٢٢	**١٩**	٤٥	٣٠	٢٥	**٢٠**	٤٤	٣٦	٢٠	**٢٤**	٥٢	٣٤	١٤	**٣٨**	٦٢	٢١	١٧	**٤٥**
المبيعات في السوق المحلية	٤١	٣٧	٢٢	**١٩**	٤٠	٣٤	٢٦	**١٤**	٤٢	٣٣	٢٥	**١٧**	٣٩	٣٤	٢٧	**١٢**	٤٤	٣٥	٢١	**٢٣**	٥٣	٣١	١٦	**٣٧**	٦٠	٢٣	١٨	**٤٢**
المبيعات في السوق الدولية	٤٩	٢٨	٢٣	**٢٦**	٤٥	٣٢	٢٣	**٢٢**	٤٦	٢٩	٢٥	**٢١**	٤٦	٢٨	٢٦	**٢٠**	٤٥	٣١	٢٤	**٢١**	٥١	٣٧	١٢	**٣٩**	٦٤	١٨	١٨	**٤٦**
حجم المخزون	٢١	٥٠	٢٩	**٨–**	٢٩	٤٠	٣١	**٢–**	٢٢	٤٥	٣٣	**١١–**	٢٥	٤٦	٢٩	**٤–**	٢٧	٤٨	٢٥	**٢**	٣٠	٤٤	٢٦	**٤**	٢٤	٤٤	٣٢	**٨–**
مستوى استغلال الطاقة[3]	٣٥	٤٥	٢٠	**١٥**	٣٣	٤٢	٢٥	**٨**	٣٢	٤٨	٢٠	**١٢**	٢٥	٤٧	٢٨	**٣–**	٣٧	٤٨	١٥	**٢٢**	٤١	٤٦	١٣	**٢٨**	٥١	٤٠	٩	**٤٢**
الأسعار																												
أسعار المنتج النهائي	٥٢	٤٠	٨	**٤٤**	٣٤	٤٨	١٨	**١٦**	٣٠	٥٥	١٥	**١٥**	٤١	٥١	٨	**٣٣**	٤١	٥١	٨	**٣٣**	٤٠	٥٢	٨	**٣٢**	٤٩	٤٤	٧	**٤٢**
أسعار المدخلات الوسيطة	٨٨	٧	٥	**٨٣**	٧٤	١٦	١٠	**٦٤**	٧٠	٢٠	١٠	**٦٠**	٨١	١٦	٣	**٧٨**	٨١	١٦	٣	**٧٨**	٨٠	١٨	٢	**٧٨**	٩٢	٦	٢	**٩٠**
الأجور	٥٨	٤٠	٢	**٥٦**	٦٢	٣٤	٤	**٥٨**	٥٧	٤٢	١	**٥٦**	٧٢	٢٥	٣	**٦٩**	٦٢	٣٧	١	**٦١**	٧٦	٢٣	١	**٧٥**	٦٣	٣٥	٢	**٦١**
المدخلات الأولية																												
الاستثمار	٣٤	٥٥	١١	**٢٣**	٣٧	٥٣	١٠	**٢٧**	٣٠	٦١	٩	**٢١**	٣٨	٥١	١١	**٢٧**	٤٢	٤٩	٩	**٣٣**	٤٠	٥٧	٣	**٣٧**	٥١	٤٧	٢	**٤٩**
العمالة	٢٥	٤٩	٢٦	**١–**	١٧	٥٤	٢٩	**١٢–**	١٩	٥٦	٢٥	**٦–**	٢٦	٥٤	٢٠	**٦**	٢٦	٥٦	١٨	**٨**	٢٧	٥٨	١٥	**١٢**	٣٤	٥٢	١٤	**٢٠**

جدول (٤) : نتائج الاستبيان : ملخص التوقعات لقطاع الأعمال[1]

٪

المؤشر	يناير– يونيو ٢٠٠٥				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٥				يناير– يونيو ٢٠٠٦				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٦				يناير– يونيو ٢٠٠٧				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧				يناير– يونيو ٢٠٠٨			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	٤٩	٣٣	١٨	**٣١**	٥٣	٣٤	١٣	**٤٠**	٥٦	٣٦	٧	**٤٩**	٤٨	٣٧	١٤	**٣٤**	٥٨	٣٥	٧	**٤٧**	٥٤	٣٩	٧	**٥١**	٥٤	٣٤	١٢	**٤٢**
النشاط الاقتصادي																												
الإنتاج	٦٧	٢٥	٨	**٥٩**	٧٧	١٨	٥	**٧٢**	٧٢	١٨	١٠	**٦٢**	٧٣	٢٠	٧	**٦٦**	٧٢	٢٢	٦	**٦٦**	٧٩	١٥	٦	**٧٣**	٧٥	١٦	٩	**٦٦**
المبيعات في السوق المحلية	٦١	٢٨	١١	**٥٠**	٧٥	١٩	٦	**٦٩**	٦٦	٢٤	١٠	**٥٦**	٦٨	٢٣	٩	**٥٩**	٦٩	٢٥	٦	**٦٣**	٧٨	١٧	٥	**٧٣**	٧٣	١٨	٩	**٦٤**
المبيعات في السوق الدولية	٦٧	٢٢	١١	**٥٦**	٧٢	٢١	٧	**٦٥**	٧٤	٢٢	٤	**٧٠**	٧٤	١٩	٧	**٦٧**	٧١	٢٦	٣	**٦٨**	٧٩	١٨	٣	**٧٦**	٧٥	١٧	٨	**٦٧**
حجم المخزون	١٩	٤٣	٣٨	**١٩–**	١٥	٥٥	٣٠	**١٥–**	١٨	٤٣	٣٩	**٢١–**	٢٦	٤٥	٢٩	**٣–**	٢٦	٥٠	٢٤	**٢**	٨	٦٦	٢٦	**١٨–**	٢٠	٥٠	٣٠	**١٠–**
مستوى استغلال الطاقة[3]	٥٩	٣٦	٥	**٥٤**	٦٣	٣٤	٣	**٦٠**	٥٧	٣٦	٧	**٥٠**	٦٥	٢٩	٦	**٥٩**	٦٩	٢٧	٤	**٦٥**	٦١	٣٥	٤	**٥٧**	٦٨	٢٨	٤	**٦٤**
الأسعار																												
أسعار المنتج النهائي	٥١	٣٩	١٠	**٤١**	٤٤	٤٩	٧	**٣٧**	٤٣	٥١	٦	**٣٧**	٥٠	٤٦	٤	**٤٦**	٥٦	٣٩	٥	**٥١**	٤٥	٥١	٤	**٤١**	٦٢	٣٤	٤	**٥٨**
أسعار المدخلات الوسيطة	٧١	٢٢	٧	**٦٤**	٥٧	٣١	١٢	**٤٥**	٦٤	٣٢	٤	**٥٩**	٧٠	٢٦	٤	**٦٦**	٧٥	٢٢	٣	**٧٢**	٧٦	٢٣	١	**٧٥**	٨٨	١٠	٢	**٨٦**
الأجور	٦٧	٣١	٢	**٦٥**	٦٨	٣١	١	**٦٧**	٦٥	٣٥	٠	**٦٥**	٦٨	٣٢	١	**٦٧**	٧٠	٣٠	١	**٦٩**	٦٥	٣٤	١	**٦٤**	٦٨	٣٢	٠	**٦٨**
المدخلات الأولية																												
الاستثمار	٥٢	٤٨	٠	**٥٢**	٥٩	٤١	٠	**٥٩**	٥١	٤٩	٠	**٥١**	٥٩	٤١	٠	**٥٩**	٦١	٣٩	٠	**٦١**	٦١	٣٩	٠	**٦١**	٥٣	٤٥	٢	**٥١**
العمالة	٢٢	٥٨	٢٠	**٢**	٢٤	٦١	١٥	**٩**	٢٢	٦٣	١٥	**٨**	٣٣	٥٥	١٢	**٢١**	٣٥	٥٤	١١	**٢٤**	٣٣	٥٧	١٠	**٢٣**	٣١	٦٣	٦	**٢٥**

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات . مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب .

[2] الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل .

[3] أعلى : كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة : في حدود المعتاد، أقل : أقل من المعتاد .

المنهجية

مساهمة منه في توفير بيانات حديثة عن الجانب العيني من الاقتصاد المصري، بدأ المركز المصري للدراسات الاقتصادية عام ١٩٩٨ في إجراء مسح إحصائي نصف سنوي يستهدف تغطية أهم القطاعات المؤثرة في النشاط الاقتصادي. فإلى جانب توفير معلومات مفيدة عن وجهات نظر رجال الأعمال حول الأداء في الماضي يلقي المسح الضوء على توقعاتهم في المستقبل عن الإنتاج، والأسعار، والعمالة، والاستثمار. وابتداء من عدد يوليو ٢٠٠٧ اعتمد المسح على عينة من الشركات الكبرى (من حيث مستويات النشاط) في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، فضلا عن النقل، والاتصالات، والتمويل. ويستمر إجراؤه مرتين في يونيو وديسمبر من كل عام.

وقد اقتصر المسح في عام ١٩٩٨ على قطاع الصناعة التحويلية. وتقرر إضافة قطاع التشييد والبناء في عام ٢٠٠٠ استنادا إلى الاعتبارات التالية: أولا، لوحظ أن الحكومة قد أولت اهتماما كبيرا لتوفير البنية الأساسية المناسبة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة قطاع التشييد في النشاط الاقتصادي من ٤,٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ٦٪ في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩. كما أن هذا القطاع يستوعب عمالة تقترب من ٨٪ من إجمالي القوة العاملة في الاقتصاد المصري، وتنمو الاستثمارات فيه بشكل ملموس، ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ أكثر من ٨٠٪ من هذه الاستثمارات.

وفي يونيو ٢٠٠٢، تم توسيع قاعدة المسح لتضم قطاع السياحة، وذلك لأهميته النسبية كأحد المصادر الرئيسية لموارد الدولة من النقد الأجنبي. ويزيد إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عن نسبة الـ ١,٥٪ التي سجلتها الحسابات القومية. وقد تم تقدير الأثر المباشر وغير المباشر للسياحة بحوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ وتغطي العينة نشاطين رئيسيين وهما الفنادق ووكالات السياحة والسفر.

وفي عدد يوليو ٢٠٠٦، تمت مراجعة العينة لتعكس كل من مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ودور المنشآت العامة والخاصة في توليد القيمة المضافة داخل كل قطاع وفقا لبيانات وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما تمت زيادة عدد شركات العينة من ٢١٠ إلى ٣٢٠ شركة لتقديم تغطية أشمل للشركات الكبرى. وتتكون العينة من ٢٢٧ شركة من قطاع الصناعة التحويلية، و٥٠ شركة من قطاع التشييد والبناء، و٤٣ شركة من قطاع السياحة.

كما تمت مراجعة هيكل عينة قطاع الصناعة التحويلية ليعكس مساهمة كل صناعة في القيمة المضافة لهذا القطاع، وأهمية الإنتاج العام مقابل الإنتاج الخاص داخل كل صناعة استنادا إلى إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٤ (بالنسبة للقطاع الخاص)، وعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (بالنسبة للقطاع العام). ويتضمن قطاع الصناعة التحويلية صناعات الأغذية؛ والمشروبات والتبغ؛ والغزل والنسيج؛ والملابس الجاهزة؛ والأخشاب والأثاث؛ والورق ومنتجاته؛ والطباعة؛ والأحذية؛ والجلود والمنتجات الجلدية؛ ومنتجات المطاط؛ والكيماويات والصناعات المرتبطة بها؛ والمنتجات التعدينية غير المعدنية؛ والمنتجات المعدنية الأساسية؛ وصناعات معدات النقل.

وفي عدد يوليو ٢٠٠٧، تم توسيع العينة مرة أخرى لتضم ١٥٤ شركة إضافية، تغطي ثلاثة قطاعات أخرى؛ وهي قطاع النقل (٥٧ شركة)، والاتصالات (٢٨ شركة) والوساطة المالية (٦٥ شركة). كما تمت إضافة ٤ شركات جديدة لقطاع التشييد والبناء. ويعكس عدد الشركات مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. كما تم اختيار هذه القطاعات لتنامي مساهمتها في النشاط الاقتصادي. فضلا عن ذلك، تمت مراجعة الاستبيان بحيث يشمل تفاصيل أكثر عن تقييم الشركات للتوزيع الجغرافي لصادراتها، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، خاصة أسعار المواد الخام، والطاقة والصيانة، وأشكال الاستثمار: في الآلات والمعدات، والأراضي والمباني، وأخيرا فئات العمالة؛ سواء فنية أو إدارية. كما تمت إضافة أسئلة عن توقعات الشركات بالنسبة للتوزيع الجغرافي لصادراتها، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة. وقد أضيفت ثلاثة أسئلة جديدة للاستبيان عن: تقييم الشركات لاستثماراتها في البحوث والتطوير، والدعم الذي تحصل عليه من الحكومة (مثل دعم التصدير)، ومصادر التمويل. كما تم توسيع أنواع المعوقات التي تواجه نشاط الشركات لتضم معوقات أخرى مثل: التعامل مع الإجراءات الحكومية، وإجراءات التقاضي، وإجراءات التصدير، ومدى توافر الأراضي، وتكلفة الائتمان وإجراءات الحصول عليه.

ويغطي الاستبيان الجوانب المتعلقة بالمستويات الراهنة للنشاط من حيث الإنتاج والمبيعات في السوق المحلية والأسواق الخارجية، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وكذلك أسعار المنتجات النهائية وأسعار المدخلات الوسيطة، واتجاهات الأجور، والتشغيل والاستثمارات. كما يبحث طبيعة معوقات النشاط، بالإضافة إلى التساؤل حول تقييم النمو الاقتصادي في مجمله. وقد صمم الاستبيان ليعكس تقييم رجال الأعمال للستة أشهر الماضية وتوقعاتهم بالنسبة للستة أشهر القادمة في كل جانب من الجوانب المشار إليها. (انظر الاستبيان المرفق)

يود المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن يعبر عن تقديره البالغ لجميع الشركات التي تعاونت معه وقامت باستيفاء الاستبيان الخاص بها وفي الوقت الملائم. ويسعد المركز تلقي أي اقتراحات أو ملاحظات من شأنها الإسهام في إثرائه وتحسينه.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

بارومتر الأعمال

(استبيان نصف سنوي: يناير ٢٠٠٨)

اسم المسئول: ..... **الوظيفة:** .....

اسم المؤسسة: .....

نوع النشاط: ..... **التخصص:** .....

تليفون الشركة: .....

قطاع: ☐ **عام** ☐ **خاص**

سنة التأسيس: ..... **عدد المشتغلين:** .....

العنوان التفصيلي: ..... **البريد الإلكتروني:** .....

تاريخ استيفاء الاستمارة: ..... **فترة الاستبيان: يوليو ٢٠٠٧ حتى ديسمبر ٢٠٠٧**

١- خلال الستة أشهر الماضية نسبة إلى الستة أشهر السابقة لها، هل:

							النسبة
- كان إنتاجكم/حجم أعمالكم:	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- كانت مبيعاتكم/حجم أعمالكم في السوق المحلية:	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- كانت مبيعاتكم/حجم أعمالكم في السوق العالمية:	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *الاتحاد الأوروبي:*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *الولايات المتحدة الأمريكية:*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *الدول العربية:*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *آسيا (غير الدول العربية):*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- *إفريقيا (غير الدول العربية):*	☐	أعلى	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل	ـــــ
- مستوى الأسعار لمنتجاتكم/ لمشروعاتكم:	☐	ارتفع	☐	ظل ثابتا	☐	انخفض	ـــــ
- أسعار مستلزمات الإنتاج من:							
- *مواد خام:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *طاقة:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *صيانة:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- مستوى الأجور:	☐	ارتفع	☐	ظل ثابتا	☐	انخفض	ـــــ
- مخزون السلع النهائية:	☐	ارتفع	☐	ظل ثابتا	☐	انخفض	ـــــ
- استغلال الطاقة الإنتاجية:	☐	كامل الطاقة تقريبا	☐	في حدود المعتاد	☐	أقل من المعتاد	ـــــ
- العمالة:	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *عمالة إدارية:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ
- *دائمة:*	☐	ارتفعت	☐	ظلت ثابتة	☐	انخفضت	ـــــ

- موسمية: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ
- عمالة فنية: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ
- دائمة: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ
- موسمية: ☐ ارتفعت ☐ ظلت ثابتة ☐ انخفضت ـــــ

- الاستثمار في: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ
- الأراضي: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ
- المباني: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ
- الآلات والمعدات: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

- حجم الإنفاق على البحث والتطوير: ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ
- تقديرك لحجم إعانة التصدير الذي استفادت منه المنشأة (إن وجد) ☐ ارتفع ☐ ظل ثابتا ☐ انخفض ـــــ

٢ – ما هو حجم الأعمال السنوية بالجنيه المصري خلال: السنة السابقة لفترة الاستبيان: ..... فترة الاستبيان: .....

٣– ما هو تقديركم لنمو الاقتصاد القومي خلال الستة أشهر الماضية: ☐ أسرع ☐ نفس المعدل ☐ أبطأ

٤– برجاء تحديد مصادر تمويل النشاط الخاص بالمنشأة مما يلي مع الترتيب (١ أقل ترتيب و ٤ أعلى ترتيب)

	المصدر	الترتيب
١–	تمويل ذاتي أو من خلال الشركاء	
٢–	الائتمان المصرفي	
٣–	إصدار سندات	
٤–	الأسهم	

٥ – هل هناك عوامل تعوق الإنتاج لديكم؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

إذا كانت الإجابة نعم: برجاء تحديد شدة تأثير العوامل التالية على حجم النشاط، بحيث تتراوح الإجابة ما بين (صفر) في حالة عدم تأثير العامل موضوع البحث على عملية الإنتاج و(٤) في حالة أن العامل له تأثير بالغ.

	صفر	١	٢	٣	٤
– عدم كفاية الطلب					
– عدم كفاية رأس المال					
– صعوبة الاستيراد					
– عدم توافر العمالة المدربة					
– تعقد إجراءات التصدير					
– صعوبة الحصول على ائتمان					
– ارتفاع سعر الفائدة على القروض					
– صعوبة شروط منح الائتمان					
– صعوبة الحصول على أراض (للمشروعات الجديدة أو التوسعات)					
– تعقد إجراءات التقاضي					
– صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية					
– عوامل أخرى (يرجى توضيحها): ـــ					

٦- ما هي توقعاتكم للستة أشهر التالية بالنسبة للبنود التالية؟ **النسبة**

- إنتاجكم/حجم أعمالكم، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- مبيعاتكم/حجم أعمالكم في السوق المحلية، سوف: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
- مبيعاتكم/حجم أعمالكم في الأسواق التالية، سوف:
  - *الاتحاد الأوروبي*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *الولايات المتحدة الأمريكية*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *الدول العربية*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *آسيا (غير الدول العربية)*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *إفريقيا (غير الدول العربية)*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
- مستوى الأسعار لمنتجاتكم/لمشروعاتكم، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- أسعار مستلزمات الإنتاج:
  - *مواد خام*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *طاقة*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
  - *صيانة*: ☐ ترتفع ☐ تظل ثابتة ☐ تنخفض ـــــ
- مستوى الأجور، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- المخزون، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل ثابتا ☐ ينخفض ـــــ
- استغلال الطاقة الإنتاجية، سوف: ☐ يرتفع ☐ يظل في حدود المعتاد ☐ ينخفض ـــــ

٧- خلال الستة أشهر القادمة، هل تتضمن خطة الشركة حول البنود التالية:

- العمالة:
  - العمالة الإدارية: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
    - *دائمة*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
    - *موسمية*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - العمالة الفنية: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
    - *دائمة*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
    - *موسمية*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هي عليه ☐ انخفاض ـــــ
- الاستثمار: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *الأراضي*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *المباني*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ـــــ
  - *الآلات والمعدات*: ☐ ارتفاع ☐ بقاء على ما هو عليه ☐ انخفاض ـــــ

٨- خلال الستة أشهر القادمة، هل تتوقعون أن ينمو الاقتصاد بمعدل:

☐ أسرع ☐ نفس المعدل ☐ أبطأ